الخميس 13 كانون الثاني 2022
العدد 4534 السنة السادسة عشرة
Jeudi 13 Janvier 2022 nº 4534 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحدث

النقب تنتفض في وجه العدوّ
لا بديل من أرضنا

12

حزب الله لآل سعود وصيصانهم:
من يستهدفنا بكلمة فلينتظر جوابنا [6]

الهيئات الاقتصادية: صفقة على حساب العمال [4]

فرنسا ـ ليكس

«في لبنان، يقبلون بالتحويلات المكتوبة يدويّاً. في باريس، كنا نفرم أوراق التحويلات من بيروت. إذا ما ذهب أيّ قاضٍ إلى لبنان للتحقيق، أتمنى أن يعثر على قاضٍ يقبل التعاون معه. استفدت من هذا النظام لسنوات، ما سمح لي بدفع مليارَي دولار لعملاء من أصل رقم أعمال بلغ 80 ملياراً، ولست الوحيد الذي فعل ذلك»

[2 ـ 3]

على الغلاف «باريس ــ ليكس» في كتاب جديد للثنائي مالبرونو ــ شينو

إعداد **محمد بلوط**

«الانحدار الفرنسي»: كيف تدير فرنسا ملف لبنان؟

(هيثم الموسوي)

ينتمي الكاتبان جورج مالبرونو وكريستيان شينو إلى صنف من الصحافيين الفرنسيين في طور الانقراض، مع تركّز وسائل الإعلام الفرنسية بيد الكارتيلات الكبرى، وإلغاء، وظيفة الخبير في غرف التحرير. وقد خاض الصحافيان المعروفان على نطاق واسع في فرنسا مغامرة مهنية كبيرة مشتركة، رسّخها اقتسامهما زنزانة «الجيش الإسلامي في العراق» واحتجازهما فيها 124 يوماً، قبل أن تدفع فرنسا 15 مليون دولار فدية لتحريرهما مع سائقهما السوري. وقد تناوب الثنائي، خلال عقدين، على مراكمة خبرات في قضايا المشرق العربي، وعلى تأصيل طريقتهما في التغطيات، والتي ارتكزت على تقديم مقالات سريعة غنية بالمعلومات في جريدة «الفيغارو» اليمينية بالنسبة إلى مالبرونو، وتقارير شينو الإذاعية على موجات راديو فرنسا الدولية، الملوك من الحكومة الفرنسية (الإعلام العام)، قبل أن يعودا مجدداً الى الميدان من خلال موضوعات يثريانها بالتوسع والبحث والاستقصاء، وتحويلها الى كتب تتسم عادة بالجدية والعمق. تزامن دخولهما الميدان الصحافي في وقت واحد تقريباً عام 1989، بعد تخرج مالبرونو من معهد الصحافة في باريس، وأنهى شينو دراساته في معهد العلوم السياسية، مع ميل إلى الاستعراب. عمل مالبرونو عشرة أعوام في فلسطين، لصحيفة «لا كروا»، فوكالة الصحافة الفرنسية، ثم راديو فرنسا الدولية، ليستقر أخيراً في «الفيغارو»، فيما بدأ شينو عمله في القاهرة محرراً في صحيفة «التقدم» المصرية الفرنكوفونية. قدم الثنائي الإعلامي ثمانية كتب مشتركة، بدأت بكتاب «الحجارة الى البنادق، أسرار الانتفاضة»، تلاه كتابان عن صدام حسين وسنوات العراق في ظل حكمه، وكتاب حواري لمالبرونو عن الراحل جورج حبش بعنوان «الثوار لا يموتون أبداً». بعدها أصدر مع شينو كتابين سجاليين عن قطر وتدخلها في الشؤون الفرنسية ودعمها لبعض أجنحة الإخوان المسلمين في فرنسا ورشوتها لسياسيين.

الكتاب الأخير بعنوان «الانحدار الفرنسي»، يصدر في توقيت سجالي هو أيضاً، عشية ترشح الرئيس إيمانويل ماكرون المنتظر للانتخابات الرئاسية في الربيع المقبل. ويشير العنوان الفرعي للكتاب «الإليزيه، الكي دورسيه، المخابرات الخارجية، أسرار الحرب من أجل التأثير الاستراتيجي» الى احتدام الخلاف حول الملفات الخارجية والدبلوماسية، في مقدمتها الملف اللبناني.

أحد البنود الخلافية في دوائر القرار الفرنسي يتعلق بملف المالية العامة والسياسة النقدية والقطاع المصرفي في لبنان. إذ يظهر فريق قريب من ماكرون، يقوده مسؤول ملف «سيدر» بيار دوكان، ميلاً واضحاً إلى ضرورة تغيير رياض سلامة واستبداله بمرشح يرضي القطاع المصرفي في لبنان والعالم أيضاً، في مقابل تيار مصرفي كبير في فرنسا يريد الإبقاء على سلامة، ليس احتراماً له، بل لكونه قاد مع المصرفيين اللبنانيين عمليات مالية كبيرة استفادت منها مؤسسات مالية ومصرفية فرنسية.

ويخشى هؤلاء أن سقوط سلامة قد يقود الى سقوطهم أيضاً.

«الانحدار الفرنسي» ليس كتاباً استقصائياً فحسب، وإنما دعوة الى أخذ العلم، لمن لا يريد أن يصدق بعد إلى أي درك من العجز والتخبط نزلت إليه «فرنسا العظمى» في سياستها الخارجية. وهو يشكل مرثية حقيقية للدبلوماسية الفرنسية.

كيف أحبط سعد الحريري «سيدر»؟

للنقمة الفرنسية على الرئيس سعد الحريري قصة يرويها مالبرونو وشينو في الكتاب. الفرنسيون الذين استدعوا مؤتمراً دولياً لجمع 11 مليار دولار قبل حلول الكارثة الاقتصادية بلبنان، يحمّلون الحريري المسؤولية الكاملة عن فشل مؤتمر «سيدر» وتأخير تنفيذه، ثم إسقاطه. فصلان أنهيا شهر العسل بين الحريري وباريس. الأول يعود فيه مالبرونو الى مقالة له نشرت في «الفيغارو»، وإلى الصدمة التي أحدثها أحد مساعدي الحريري (الدكتور نديم الملا)، الذي فاوض الشركات الفرنسية المرشحة للحصول على صفقات واستشارات في إطار «سيدر» في لبنان، مقابل الحصول على عمولة 20 في المئة.

الفصل الآخر يرويه بيار دوكان المسؤول عن ملف «سيدر» في لبنان، ويتعلق بخداع الحريري في صفقة سفن بقيمة 300 مليون دولار فاوض الإيطاليين عليها من دون علم الفرنسيين لغايات مالية. ويقول دوكان: «اتفقنا على لائحة من 280 مشروعاً استثمارياً، وقلنا للبنانيين: رتّبوا أولويّاتكم، لكن لا جواب. وعندما جاء الحريري الى باريس للقاء إيمانويل ماكرون وجان إيف لو دريان في العشرين من أيلول 2019، وبّخ الرجلان الحريري على التقصير».

وفي اجتماعه مع رؤساء الشركات الفرنسية الكبرى، سمع الحريري أسئلة حول المشاريع المفترضة: مطار... طرق؟ في الحقيقة لم يكن الحريري كثير الكلام، لكنه لا يريد أن يدع للدول المانحة أن تراقب الاستثمارات من داخل أجهزة الرقابة اللبنانية أو ديوان المحاسبة. صحيح أن فرنسا حشدت الأسرة الدولية لمساعدة لبنان، لكنها تطمح إلى أن تستفيد منها شركاتها، كأن تكون لـ«الستوم» صفقة توربينات، وأن تتولى «توتال» صفقات الغاز والنفط.

تذرّع الحريري أمام الفرنسيين بتدخل وزير المالية علي حسن خليل في المفاوضات على الصفقة كي لا يعيّن مندوبيه لإتمامها، فجرى تحييد خليل من قبل مرجعيته (أي الرئيس نبيه بري). ثم اختبأ الحريري خلف رفض وزير الدفاع في حينه إلياس بوصعب لصفقة شراء زوارق للقوات البحرية في الجيش اللبناني. فظنّ الفرنسيون أن جبران باسيل هو من يعرقل الصفقة، قبل أن يكتشفوا من خلال بوصعب نفسه أن الحريري هو من يرفض الصفقة، وأنه يفاوض الإيطاليين. وهي صفقة لم تتمّ في النهاية، بل سقط «سيدر» بأكمله.

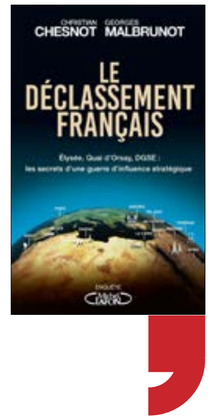

شكّل المسرح اللبناني أرضية نموذجية لكشف حدود اللعبة الدبلوماسية الفرنسية، والعجز عن تحقيق أي اختراق حقيقي لمساعدة الوطن الصغير على تشكيل «حكومة مهمة»، بعد انفجار الرابع من آب 2020، واستقالة حكومة حسان دياب. المدخل الأهم، من دون تأخير، لفهم أحد أسباب فشل الدبلوماسية الفرنسية بتحويل المبادرة إلى واقع، هو أن الدعوة الفرنسية نفسها إلى إصلاح لبنان والتدقيق الجنائي وإجـراء إصلاحـات، تفتقد إلى المصداقية، كما تفتقد إلى أنياب، إذ انتهى التهديد بالعقوبات لمن عرقل تنفيذ المبادرة، أو تشكيل الحكومة، بمنع عشرة لبنانيين من السفر إلى أوروبا!

اكتشف الإليـزيه، في تعرّجات المبادرة، أن قنبلة العقوبات لا تخيف المسؤولين اللبنانيين لأن الفرنسيين أنفسهم جزء أساسي من كتلة المستفيدين من القطاع المصرفي اللبـنـانـي، ووظيفتـه في توزيع العمولات في صفقات ما بين الغرب والشرق، وأمساك حاكم المصرف المركزي رياض سلامة بملفات كل العمليات والتحويلات الفرنسية انطلاقاً من بيروت، بحسب الكاتبين مالـبـرونـو وشيـنـو، وحصانتـه بالتالي من أيّ مساءلة ستطيح حتماً بكثيرين.

يرد في الصفحة 65 من الكتاب ما نصّه: «بذلت خلية الإليزيه الدبلوماسية ووزارة الخارجية ما بوسعهما لقتل فكرة العقوبات، وتحايل التكنوقراطيون على ماكرون لإحباط مساعيه. ذلك أن لبنان ونظامه المصرفي أسديا خدمات كثيرة للشركات الفرنسية، الدولة العميقة، وزارة المالية، المصرف المركزي الفرنسي، وزارة الخارجية لا تجهل ذلك». وينقل الكتاب عمن يصفه بـ«أحد الشهود» على تلك الألاعيب الصغيرة، والذي عمل سنوات طويلة لمصلحة إحدى تلك الشركات، قوله: «في لبنان يقبلون بالتحويلات المكتوبة يدوياً، والتي لا أثر لها في قاعدة بيانات المصرف الإلكترونية. كنا نفرم في باريس أوراق التحويلات من بيروت، كي لا يتسنّى لأحد الادّعاء بأننا قمنا بالتحويل، كما أن مخابرات وزارة المالية لن تكون قادرة على اكتشافه، وإذا ما ذهب أي قاض إلى بيروت للتحقيق فاتمنى له كل التوفيق في العثور على قاض لبناني يقبل بالتعاون معه». ويتابع الشاهد نفسه: «لقد استفدت من هذا النظام سنوات عديدة وسمح لي بدفع مليوني دولار لعمالء من أصل رقم أعمال بلغ 80 مليار دولار، ولست الوحيد الذي فعل ذلك».

على رأس المصرف المركزي اللبناني يقف رياض سلامة الذي قد يرغب بعض المسؤولين الفرنسيين الكبار بإزاحته من منصبه، لكنه، بحسب نائب فرنسي، على اطّلاع كامل على كل الخدمات التي قدمتها المصارف اللبنانية للشركات الفرنسية، وملفات من هذا النوع تعود إلى سنوات حكم الرئيس جاك شيراك لا تزال موجودة، وماكرون خائف من ضربة ارتدادية إذا ما عاقب مسؤولين لبنانيين. مخاوف أخرى غير بعيدة عن الطائفية تنتاب الفرنسيين من ظهور صدوع في بنيان النظام المصرفي اللبناني، «فالكثير من المصارف لا تزال بيد المسيحيين. الفرنسيون يخشون في حال انهيار البلاد أن يسقط النظام

> **عميل للمخابرات الفرنسية: نحن على علم كامل بما يجري لدى ميقاتي ورجلنا حاضر في المكان بشخص مصطفى أديب**

(هيثم الموسوي)

المصرفي الجديد بيد الدياسبورا الشيعية الثرية في أفريقيا» (ص 88)، يقول اقتصادي لبناني.

مع ذلك، حاول الفرنسيون الالتفاف على إفلات الزعامات اللبنانية من التهديد بالعقاب، بمحاولة فرض رئيس للحكومة من خارج نادي رؤساء الوزراء السابقين، وخصوصاً سعد الحريري الذي خاطبه الرئيس ماكرون في لقائهما الثاني (ص 51) في أيلول من العام الماضي بالقول: «سعد ارحل عن السلطة، عبّر أحداً ما، ليس أنت من يأخذ السلطة». اختارت خلية الإليزيه، والمخابرات الخارجية الفرنسية، مصطفى أديب، بتوافق مسبق مع شقيق الرئيس ميقاتي طه ميقاتي (الذي تبرّع بمقر في باريس و100 ألف يورو سنوياً لمشروع مركز أبحاث يرؤّد الرئيس ماكرون بالأفكار، من دون أن يرى النور) ونجله عزمي، ونصحت الرئيس الحريري باقتراح اسمه أمام اجتماع لرؤساء الوزراء السابقين. لكنّ مصطفى أديب ليس تكنوقراطياً فحسب، أو رجلاً مجهولاً لدى الفرنسيين ليصبح رئيس «حكومة مهمة». فالرجل الذي دفع به الفرنسيون إلى تشكيل الحكومة يفتقد للكثير من الحس السياسي والكاريزما، لكنه لا يفتقد إلى الدعم (ص35).

«يشرح مسؤول لبناني تاريخ العلاقات بين فرنسا ومصطفى أديب. فعندما كان الأخير مديراً لمكتب رئيس الوزراء نجيب ميقاتي عام 2005، قال لي عميل للمخابرات الفرنسية: على كل حال نحن على علم كامل بما يجري لدى رئيس الوزراء، ورجلنا حاضر في المكان بشخص مصطفى أديب». القوة المنتدبة السابقة لا تزال تحتفظ بشبكة مخبرين واسعة يُطلعونها على كل ما يجري في لبنان (ص35) «وقد علمنا خلال تحقيقنا أن دبلوماسياً في الخارجية اللبنانية يسلّم السفارة الفرنسية في بيروت معظم البرقيات الدبلوماسية التي كان يرسلها سفير لبنان في باريس إلى رؤسائه، وإلى رئيس الجمهورية».

أيّ سياسة فرنسية في لبنان وما هي محرّكاتها؟

لا يبدو أن جديداً طرأ على السياسة الفرنسية منذ التحوّل الكبير الذي أجراه الرئيس جاك شيراك في سياسة فرنسا العربية، بالتفاهم مع الرئيس جورج بوش الابن، بعد خلافهما حول الحرب على العراق، واستصدار القرار 1559 عام 2004، لتحويل لبنان إلى ساحة مواجهة مع سوريا.

لا توجد سياسة لبنانية لفرنسا بمعزل عن الهاجس السوري. رغم ما جرى منذ عام 2011، والحرب التي عصفت بسوريا وبموقعها في لبنان، وميزان القوى الجديد، إلا أن الفرنسيين لا يزالون يعيشون في كوكب آخر. لم يأخذوا علماً به حتى اليوم، ولا يزالون يصنّفون القوى اللبنانية تبعاً لعلاقتها بسوريا، ويضعون فصل لبنان عن سوريا، ومواجهة سوريا في لبنان محوراً لكل سياساتهم (ص61). وتشير المذكّرة الداخلية الأحدث لوزارة الخارجية الفرنسية، الصادرة في 23 كانون الثاني 2019، إلى أن «هدفها هو صدّ الصعود القوي للمعسكر السوري في لبنان. وفي سبيل ذلك يمكن لفرنسا الاستناد إلى الزعماء السياديين، سعد الحريري، سمير جعجع ووليد جنبلاط، وهم مصمّمون على المواجهة، وينتظرون الدعم الفرنسي رغم تقلبات عزّابيهم في السعودية والإمارات، وينبغي إظهار المزيد من الدعم للمعسكر السيادي والضغط بالتوازي على من يعرقل حسن سير المؤسسات والتوازنات التقليدية للبلاد: جبران باسيل وحزب الله».

بعد التحوّل الكبير، كان لا بد أيضاً من التقارب الاستخباري بين الأجهزة الفرنسية والموساد، وبين الجيشين الفرنسي والإسرائيلي. الطرفان مع ذلك لا يثق أحدهما بالآخر. الفرنسيون الذين تراجعت قوتهم في المتوسط إلى حاملة طائرات واحدة، هي «شارل ديغول»، كانوا سعداء بالمناورات مع الجيش الإسرائيلي، وفتح المجال الجوي في فلسطين المحتلة أمامهم للإغارة على أهدافهم في سوريا، ومراقبة إسرائيل، وإيران (ص83). «يقول ضابط فرنسي كبير: استطعنا من خلال التعاون أن نحدد المؤشرات لأي ضربة إسرائيلية ضد إيران. فعندما نرى نوعاً محدداً من الطائرات الأميركية، وصواريخ بعينها، سيكون ذلك إنذاراً بالحرب. لقد درسنا ما إذا كان بوسع إسرائيل الإغارة مباشرة ووحدها على إيران. من دون إمداد لطائراتها في الجو، سيكون على الطيارين أن يقفزوا بالمظلات في طريق العودة، لذلك لا تؤمن هيئة الأركان الفرنسية بتلك الضربة للبرنامج النووي الإيراني. إيران بلد شاسع ومنظّم حول اقتصاد وصناعة حربية مدفونة ومحصّنة. هناك خياران مع ذلك: الأول غارة بوخزة شوكة لعملاق لا طائل منها، أو ضربات جوية كثيفة، وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون الأميركيون في العملية، لكن أعتقد أنهم غير مستعدّين لخوض الحرب ضد إيران».

تكاذب نادي رؤساء الحكومات وخدعة ميقاتي

لم يخرج السفير مصطفى أديب من قبّعة رؤساء الوزراء السابقين ليستقر مكلفاً من بعبدا في الثلاثين من آب بتشكيل الحكومة. الأمر لم يتم فجأة، بل له مقدمات. يرد في الصفحة 43 ما يوضح الأمر: «الفرنسيون أفهموا الحريري أنهم لا يرغبون برؤية وجهه في رئاسة الحكومة. حتى أن الإليزيه طلب من الحرس القديم التنحّي جانباً، وترك رئيس الوزراء الجديد يعمل ويجسّد تجدد لبنان. ولكن دون ذلك طموحات الحريري وميقاتي».

ما جرى بعد ذلك، في اجتماع الثامن والعشرين من آب لنادي رؤساء الوزراء السابقين، وقبل يومين من الزيارة الماكرونية الثانية. كان خدعة متبادلة (ص34). نجيب ميقاتي يروي المشهد قائلاً: «بدأنا بعرض الأسماء، وكانوا عشرة. وكنا نقول هذا لا يصلح لأنه لا يحسن الفرنسية، الثاني موضة قديمة، الثالث لن يكون قادراً على تنفيذ المبادرة الفرنسية. ثم قال لي سعد: ما رأيك بمصطفى أديب؟ فأجبته: في الحقيقة لم أفكر به، ولكنها فكرة جيدة. فأجابني: سأهاتفه، وأتحدث إليه».

الحقيقة مختلفة. فبعد خروجه مكلفاً من بعبدا في الثلاثين من آب، بادر ميقاتي أديب بالقول: «أنت لي، ولكن من اليوم فصاعداً ستكون سياسياً مع سعد الحريري». ويقف حول ميقاتي شقيقه طه، سفير جزر بالاووس في الأونيسكو في باريس، ونجله عزمي، وكلاهما عملا بالتنسيق مع رئيس الاستخبارات الخارجية برنار إيميه على طرح اسم مصطفى أديب، والقبول به عندما يمرّره الحريري في اجتماع رؤساء الوزراء السابقين، وجعله يتبناه كمرشحه، قبل أن يتخلى عنه ليعيد ترشيح نفسه، وتسقط الخدعة.

تقرير

اجتماع قضائي لبناني ــ أوروبي
ملاحقة سلامة مفتوحة

لا تزال ملاحقة «آل سلامة»، في لبنان والخارج، قضية رئيسية على جدول أعمال الجهات المعنية في لبنان وعواصم أوروبية. لكن المؤكد هو الإصرار الأميركي على «منع المس» بحاكم مصرف لبنان، وهو ما يلتزم به أركان الحكم في لبنان على كل المستويات، ويحتمي به أركان النظام المصرفي اللبناني لتعطيل التحقيقات الهادفة الى كشف عمليات اختلاس وإثراء غير مشروع يشتبه في أن رياض سلامة وشقيقه رجا ومساعدين له قاموا بها على مدى سنوات.

وتشير المعلومات الى أن اجتماع الجهات القضائية المعنية في ملف الحاكم في إحدى العواصم الأوروبية، والمرجح أن تكون باريس، نهاية هذا الشهر، سيشهد إصراراً من القضاء الفرنسي على متابعة مسار التحقيقات الى النهاية، حتى في حال وجود تضارب مصالح مع السياسة الفرنسية الحاضنة لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي. وأكدت مصادر قضائية فرنسية أن الرئيس إيمانويل ماكرون لن يجرؤ على التدخل في عملية قضائية أو التأثير عليها على عتبة انتخابات رئاسية فرنسية في أيار المقبل. وهو ما جرى إبلاغه الى القنوات الدبلوماسية اللبنانية ودوائر القصر الجمهوري على حد سواء.

وترى مصادر مطّلعة أن حرص سويسرا على سمعة قطاعها المصرفي لن يسمح لها بالتغطية على رياض سلامة، بل تفضل الكشف عن خيوط القضية التي فتحها القضاء السويسري، وأقلّه التضحية بمتورطين منعاً لتمدد هذه الدعاوى الخارجية.

لذا، ثمة أمل لدى بعض المعنيّين بأن تعوّض هذه الفرصة الدولية إحباط

> **تعويل على «فرصة دولية» تعوّض عن الحصانة الأميركية والمحلية للحاكم**

مساعي القاضي جان طنوس بضغط من الرئيسَين نبيه بري ونجيب ميقاتي واستجابة غير مبررة من النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات.

كما طرأ عامل إضافي على خطّ المواجهة مع سلامة وعرّابيه، يتعلق بمنع السفر بحقه الصادر عن القاضية غادة عون. ورغم اتصال عويدات بالقاضية لسؤالها عن موجبات قرار مماثل، إلا أنه حتى الساعة لم يكسر قرارها. فيما تقول المعلومات إن أحد الوزراء سأل ميقاتي أمس عن تهديده بالاستقالة في حال الاستمرار بملاحقة سلامة والمصارف، فتراجع عن حدّة موقفه مستعيضاً عنه بالإشارة إلى أنه سيكون له «موقف حازم».

واستمر أمس النقاش القانوني حول إجراء القاضي طنوس بإلزام المصارف بالتصريح عن بيانات الحسابات العائدة الى رجا سلامة. وقال محامون إنه يحق للقاضي الاطلاع على حسابات سلامة نفسه، لكن القانون يمنعه من رفع السرية عن الحسابات المرتبطة بهذا الحساب والتي جرى تحويل أموال إليها. فيما للقاضي طنوس رأي مخالف يستند فيه الى المواد القانونية التي ترفع السرية عن الحساب المعني بتحقيق حول إثراء غير مشروع، ولا تضع حدوداً كما يفترض أصحاب المصارف أو وكلاؤهم القانونيون.

ويدعم موقف القاضي طنوس تفسير قانوني يقول إن الجرائم تلاحق في لبنان بصورة موضوعية، أي بغضّ النظر عن مرتكبيها أو شركائهم أو المتدخلين فيها، وفي حال مرت 10 سنوات على ملاحقة الجريمة وتم اكتشاف فاعلها، فهذا لا يسمح باستخدام مرور الزمن. ما يعني أن جريمة الإثراء غير المشروع تطبّق على الفاعلين والشركاء والمتدخلين ولو كانوا من غير الموظفين. ويضيف أصحاب هذا الرأي إن «السر المصرفي» هو «سر موضوعي يتعلق بالحسابات المصرفية وليس بهوية الأشخاص مالكيها. ومتى نص القانون على عدم الاعتداد بسرية الحسابات المصرفية في دعاوى الإثراء غير المشروع، فهذا الاستثناء يشمل جميع الحسابات المشمولة بالتحقيق بغض النظر عن هوية مالكيها وصفاتهم».

(الأخبار)

قضية

صفقة على ظهر العمّال

لطالما مارست هيئات أصحاب العمل الهيمنة على القرارات في لبنان بصفتها شريكاً في الحكم مع زعماء ميليشيات الحرب الأهلية. خَفَتَ صوت الهيئات، كما خَبَت سلطة الميليشيات بعد 17 تشرين الأول 2019. لكن بعد أشهر، التقط الشريكان انفاسهما. وبعد تشكيل الحكومة الاخيرة، استعادا لغة السيطرة والهيمنة. حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يقف على رأس هذه الهيمنة وهو ما زال يدير الأزمة لتغطية استمرارية الشريكين في الحكم سواء عبر تبذير الدولارات لمنحها للمصارف، او رفع الاسعار لقمع الاسر، بينما على مستوى إدارة المصالح المشتركة مع قوى السلطة تعمل هيئات أصحاب العمل بصمت، وباقل قدر ممكن من التصادم، وتستدعي كل من يلزم لفرض شروطها

(أرشيف ـ مروان طحطح)

«سيرك» مالي لحماية ميقاتي

الوصف الأدقّ الذي تتداوله السوق عن القرار الذي اتُّخذ أول من أمس في الاجتماع الذي عقد في السراي الحكومية برئاسة وحضور سلامة ووزير المال يوسف الخليل، هو أن سلامة يبذّر الدولارات أو ما تبقى منها لحماية ميقاتي من انهيار كبير لسعر الليرة مقابل الدولار. فالمعروف أنه مهما حاول مصرف لبنان أن يسحب كمية من الليرات من السوق، فإنه مُلزم بأن يضخّ كمية كبيرة في نهاية كل شهر لتغطية مصاريف الدولة من رواتب وأجور وسواها من مدفوعات بالليرة، وأنه مهما امتصّ كميات من الليرة، سيعود في نهاية الشهر إلى ضخّ كمية مقابلها. بالتالي فإن القول بأن السيطرة على كميات الليرة المتداولة يؤدي إلى تهدئة السوق أمر مضلل.

وعلى الضفّة الثانية، أي ضفّة ضخ الدولارات مقابل امتصاص السيولة بالليرة، فإن الهدف الآني واضح لجهة منع تدهور الليرة بشكل متسارع، إنما هو هدف يأتي بكلفة هائلة على الاقتصاد والمجتمع ويوفّر حماية كبيرة للمضاربين على الليرة. فبحسب المعلومات، عمدت المصارف منذ صباح أمس إلى شراء كميات كبيرة من الليرات الورقية مقابل شيكات مصرفية وبحسومات تتراوح بين 6% و10% لشراء الدولارات الرخيصة على سعر منصّة «صيرفة». ولا شكّ في أن المصارف تنوي القيام بدورات من المضاربة على الليرة من بيع الدولارات للصرافين، أو استبدالها بشيكات ثم شراء ليرات من السوق... وبمجمل هذه العمليات ستحقق المصارف أرباحاً كبيرة أو سيتوفّر لها تمويل رخيص بالدولار.

هو «سيرك» مالي - نقدي، على حدّ توصيف أحد المسؤولين المصرفيين. «سيرك» يشارك فيه الكلّ بدرجات معرفة متفاوتة، وبأدوار مرسومة مسبقاً، وهو حالياً بإدارة الثنائي ميقاتي - سلامة. الخليل لا دور له في هذه العملية سوى أنه وزير للمالية. سلامة هو العقل المدبّر لإدارة هذه العملية، وهو الجهة الممولة أيضاً. فهو من يضخّ الدولارات، ومن يجمع ما تبقى منها. والمعروف أن غالبية الدولارات التي يتم ضخّها في السوق عليها طلب من التجار والمستوردين. بهذا المعنى، فإن قرار الثنائي ميقاتي - سلامة بضخّ الدولارات هو تبذير للذخيرة الأساسية لدى لبنان. والخشية أن يأتي يوم تتبخّر فيه هذه الذخيرة ولا يعود لدى لبنان سوى الذهب لتبديده أيضاً. فعلى ماذا يتم تبديد الذخيرة؟ «على استمرارية ميقاتي في الحكم» بحسب أحد المطلعين. فمن أجل أن يتمكن ميقاتي من القيام بكل الاعيبه السياسية، مثل التفاوض على جلسة لمجلس الوزراء لمناقشة الموازنة قبل إنجازها في وزارة المال، أو التحامل على طرف سياسي ما دون غيره، أو أي خطوات تتطلب تكتيكاً في التقدّم والتراجع السريع، يفترض أن تكون لديه تغطية ما من نوع ضخّ الدولارات في السوق وتبذيرها لإغشاء الجميع. المشكلة في هذا الأمر، أن تقلبات سعر الصرف انسجاماً مع سلوك ميقاتي والتغطية التي قدمّها سلامة، تبدّد ما تبقى من ذخيرة.

(الأخبار)

محمد وهبة

في الأيام القليلة الماضية، استدعت هيئات أصحاب العمل، بقيادة الوزير السابق محمد شقير، مجموعة مديرين عامين بارزين لمناقشتهم أو لفرض تسوية معهم حول مسائل تخصّ ما يفترض أن يترتب عليهم من أعباء في سياق عملية تصحيح الأجور، أو ما يفترض أن يصيب أعمال أصحاب العمل من الزيادات الضريبية المطروحة في الموازنة وأبرزها الدولار الجمركي. لكن قبل كل هذه الاجتماعات، قامت الهيئات بزيارة أساسية واستحصلت على بركة رئيس مجلس النواب نبيه برّي، ثم انطلقت نحو وزير المال يوسف الخليل. بعدها استدعى شقير إلى مكتبه في مقرّ غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، كلّاً من: المدير العام للضمان الاجتماعي محمد كركي، مجموعة مديرين في وزارة المال على رأسهم المدير العام بالإنابة جورج معراوي، المدير العام للجمارك بالإنابة ريمون خوري، مدير الواردات لؤي الحاج شحادة، ولاحقاً استدعى رئيس مجلس الإدارة المدير العام لأوجيرو عماد كريدية.

في الشكل، كان لافتاً أن شقير يطلب فيلبي سريعاً من موظفين في القطاع العام يشغلون مواقع تصنّف ضمن الوظائف العليا للدولة. كلّهم أتوا إلى مكتبه لمناقشة مطالبه ومطالب بقية أعضاء الهيئات مثل جاك صراف ونقولا الشماس وزياد بكداش. هنا، لا بد من الإشارة إلى أن الشماس المشهور بـ«أبو رخوصة» هو الذي قال يوماً إن الهيئات تطاع ولا تطيع. وهو التاجر - المصرفي الذي يمثّل إساءة الأمانة التي مارستها المصارف تجاه مودعيها، كما يمثّل الأرباح الاحتكارية التي يمارسها أصحاب الوكالات الحصرية. وإلى جانبه شقير، الممنوع من ممارسة أي عمل تنفيذي في مصنع والده للشوكولا، لكنهم يوجّهون الأوامر بواسطة عين التينة نزولاً إلى أزلامها، فيُطاعون!

في هذا الإطار، طلبت الهيئات من كركي أن يجد المخرج القانوني ويوافق على المقايضة بين موافقة الهيئات على زيادة الأجور في القطاع الخاص بقيمة 1,325,000 مقابل اعتبار الزيادات على أجور العاملين في القطاع الخاص عن عامي 2020 و2021 مساعدة اجتماعية سنوية لا تسجّل في الضمان ولا تُدفع عنها اشتراكات، ولا تحتسب ضمن تعويضات نهاية الخدمة، بل هي مساعدة منحها أصحاب العمل لموظفيهم. وتبرّر الهيئات هذا الأمر بأن الضمان الاجتماعي دفع لمستخدميه مساعدة اجتماعية لم تدخل في أصل الراتب ولا في تعويضات نهاية الخدمة. ويطلب أصحاب العمل أن يتم تشريعها كمساعدة، تماماً كما شرّعها رئيس التفتيش السابق في الضمان غازي قانصو.

يتغافل أصحاب العمل، ومعهم مسؤولو الضمان، بأن ما يصنّف أجراً وفق التفسيرات القضائية لقانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، هو بحسب القرار 143 الصادر عن محكمة التمييز ــ الغرفة الثامنة مدنية في 1997/9/17، على النحو الآتي: «اعتبار التعويضات والعائدات النقدية والعينية التي تتسم بطابع العمومية، والاستمرارية، والثبات، هي التي يجب إضافتها إلى الأجر الأساسي لحساب تعويضات نهاية الخدمة وما يرافقها من تعويضات منصوص عليها قانوناً». بمعنى آخر، لا يمكن اعتبار ما دفعه أصحاب العمل لأجرائهم بشكل متكرّر وثابت وشهري بوصفه مساعدة اجتماعية، بل هي أجر يفترض أن يحتسب ضمن تعويضات نهاية الخدمة وتدفع عنه الاشتراكات.

لكن المقايضة التي يقترحها أصحاب الرساميل لا تقتصر على ذلك، بل يقدّمون إغراءات بأنهم مستعدون لزيادة معدل الاشتراكات في الضمان ورفع الكسب الخاضع للاشتراكات، بما يكفي لتغذية الضمان ببضعة مئات من المليارات، وعندها يصبح بإمكان الضمان زيادة التعرفات لتقديمات المرض والأمومة ثلاثة أضعاف. كذلك سيحصل الضمان على وعد بأن أصحاب العمل مستعدون للمساهمة في إنعاش ضمان الشيخوخة!

على حساب إفلاس الضمان

هذه المقايضة، رغم أنها تبدو سخية من قبل أصحاب العمل، إلا أنها بالفعل ليست شيئاً يُذكر. ففي المبدأ، ضمان المرض والأمومة ما زال عاجزاً بشكل بنيوي، وتغذيته تتم حالياً بشكل غير شرعي من صندوق تعويضات نهاية الخدمة الذي يحتوي أكثر من 11 ألف مليار ليرة. هذا المبلغ لو استخدم كلّه في تمويل المرض والأمومة، لن يكفي أكثر من بضعة أشهر لتغطية الاستشفاء وفواتير الدواء والطبابة للمضمونين والمستفيدين

> **شقير يستعرض قوّة «الهيئات» عبر استدعاء مجموعة من المديرين العامين**

على عاتقهم. نفقات ضمان المرض والأمومة كانت تتجاوز 600 مليون دولار، بينما الـ11 ألف مليار ليرة لا تساوي أكثر من 1500 مليار ليرة بقيمة أسعار اليوم تبعاً لمعدل تضخّم الأسعار، أما إذا احتسبت على أساس سعر الدولار السوقي فهي لا تشتري أكثر من 360 مليون دولار.

بهذا المعنى، الضمان مفلس ولا يستطيع الاستمرار حتى في ظل حلول من نوع زيادة الاشتراكات بضع نقاط إضافية، أو رفع الحد الأقصى للكسب الخاضع للاشتراكات... بضع مئات من المليارات لن تقدّم أو تؤخر في حسابات الكلفة الفعلية للتغطية الاستشفائية وفواتير الطبابة والدواء وفحوصات المختبر وسواها.

والنقطة الأهم، أن المقايضة بين ضمان الشيخوخة مقابل تسويات نهاية الخدمة هي الوهم بحدّ ذاته. فلو أخذت مسألة إقرار ضمان الشيخوخة بجديّة من قبل قوى السلطة وأصحاب الرساميل، باعتبار اتفاق على معدلات الاشتراك للتمويل، فإن هذه الكلفة ستكون رخيصة جداً على أصحاب العمل مقابل التسويات. فأي إقرار لضمان الشيخوخة الذي ينقل الأجراء إجبارياً من تعويض نهاية الخدمة إلى صندوق المعاش التقاعدي يكون قد ألغى فعلياً كل تسويات نهاية الخدمة مقابل معاش تقاعدي شهري لم يتفق عليه مسبقاً ويتوقع ألا يتجاوز الحدّ الأدنى للأجور الذي يتحكّم أصحاب العمل بإصداره من خلال شراكتهم مع قوى السلطة. مقايضة كهذه هي مقتل للعمال أكثر من المقتل الذي أصابهم بإفلاس الضمان.

يبدو أن وزير العمل مصطفى بيرم لم يوافق بعد على هذه الصفقة، لا بل يتمهّل كثيراً في دراستها مع أنه في موقع لا يختلف كثيراً عن مواقع قوى السلطة الأخرى، وقد يتشارك معها الأهداف السياسية نفسها. شقير اتصل مباشرة بالوزير طالباً منه حضور إعلان الصفقة و«قطفها»، لكن الوزير لم يمتثل لاستدعاءات شقير التي كانت ناجحة مع المديرين العامين.

شقير في مواجهة مديري المالية

الأكثر نفوراً في المشهد، أن مجموعة من المديرين العامين من الفئة الأولى والثانية في وزارة المال، هرعوا إلى مكتب شقير لمناقشته في مسألة أساسية: الدولار الجمركي. الوزير السابق أبلغهم بأن أصحاب العمل مستعدون للموافقة على دولار جمركي بقيمة 8 آلاف ليرة، بينما مديرو المالية والجمارك مصرّون على أن لا جدوى من هذا الأمر إذا كان الهدف من زيادة الدولار الجمركي تمويل زيادة الرواتب والأجور وبعض النفقات الإضافية في الموازنة. الدولار الجمركي بمستوى 8 آلاف ليرة، أي تبعاً لسعر صرف الدولار المصرفي وفق تسعيرة مصرف لبنان الصادرة بالتعميم 151، لا يحصّل واردات أكثر من 6 آلاف مليار ليرة، وهو مبلغ متواضع قياساً على حاجات الموازنة الأخرى، لذا يتمسكون بزيادة الدولار الجمركي إلى سعر منصّة صيرفة وما فوق. عملياً، يدرك أصحاب العمل أن إعادة تسعير الدولار الجمركي بمعدلات مرتفعة هو بمثابة ضريبة عالية ستضرب الاستهلاك أكثر مما ضُرب، وبالتالي فإن استمرارية المؤسسات ستكون مهدّدة وإن كانت قادرة على تخزين السلع لحماية رساميلها آنياً. لكن الاستهلاك هو أساس استمرارية العمليات التجارية. وهذا الأمر محور نقاش في وزارة المال أيضاً، إذ إن زيادة الدولار الجمركي يجب أن تأخذ في الاعتبار أن إيراداته تكون أقلّ من المتوقع كلما كان هو أعلى.

نهاية مشروع «الفايبر اوبتيك»؟

كذلك حضر إلى مكتب شقير، المدير العام لأوجيرو عماد كريدية. طلب من الرجل تقديم شرح وافٍ عن قطاع الاتصالات، فأشار إلى أن المسألة الأساسية تتعلق بغياب الإنفاق الاستثماري الذي دفع أوجيرو إلى وقف تنفيذ عقود مشروع تمديد «الفايبر أوبتيك»، بسبب عدم استمرارية التمويل بعد ارتفاع سعر الدولار مقارنة مع الأسعار المقدمة سابقاً بالليرة. لذا فإن كريدية مضطر أن يعيد تقييم هذا المشروع في موازنة 2022، لافتاً إلى أن القطاع بكامله لا يمكنه الاستمرار بلا إنفاق استثماري بالحدّ الأدنى لجهة الصيانة وبعض التطوير. لكن المشكلة تنسحب على أمر آخر يكمن في تسديد كلفة استجرار الإنترنت إلى الخارج للحفاظ على ربط لبنان. هنا تكمن المشكلة في زيادة التعرفات؛ يمكن رفع الأسعار بتغطية بعض الارتفاعات في سعر صرف الدولار، ويمكن رفع التسعيرة بناء على الكلفة وسعر الصرف، لكن الأمر يحتاج إلى قرار في مجلس الوزراء، أو يتطلب دعماً من الخزينة لتغطية كلفة التشغيل المشار إليها في موازنة 2022.

في هذا المجال، كان شقير مستمعاً أكثر ومتلذذاً بما تريده أوجيرو من رفع التعرفات على المستهلكين لتغطية استمرارية ما للقطاع من دون مدّ يد أوجيرو إلى جيوب أصحاب العمل. فأي تعرفة سيتم رفعها، ستزاد تلقائياً على أسعار السلع المبيعة في السوق المحلية أو المصدرة إلى الخارج.

تقرير

يوم غضب يبدأ بالنقل البري

وعدت نقابات واتحادات قطاع النقل البري بـ«يوم غضب» يعم المناطق اللبنانية اليوم، يبدأ من الخامسة فجراً، وينتهي بحسب جدول التحركات عند الخامسة مساء، بتخلله إضراب السائقين عن العمل، وقطع للطرقات. دعوة القطاع للتصعيد دعمها الاتحاد العمالي العام، وأعلن عدد من النقابات والتجمعات تبنّيها. حالة الاعتراض وإن لم تكن مرتبطة مباشرة بإضراب النقل البرّي، بدأت منذ ساعات مساء أمس أمام مصرف لبنان الذي شهدت مداخله الأمامية والخلفية اشتباكات مع شرطة مكافحة الشغب، أسفرت عن سقوط جرحى.

في بيروت والشمال والبقاع وجبل لبنان، سيعتصم السائقون عن العمل، ويهدف اتحاد قطاع النقل بتحرّكه الضغط على رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزراء الداخلية والأشغال والمال، لتنفيذ بنود آلية دعم قطاع النقل البري، المعقودة معهم في تشرين الأول الماضي، والتي كان من المفترض بحسب الوعود أن يبدأ تطبيقها في مطلع كانون الأول الماضي.

وفي إطلاقه لبرنامج التحرّك بالأمس، اعتبر بسام طليس رئيس اتحاد النقل البري، أن تحرّك اليوم «بداية غضب قطاع النقل»، مرتكزاً على خلاصة الجمعيات العمومية التي انعقدت في جميع المناطق اللبنانية، و«المطالبة بتحرك شاملٍ وكامل نتيجة قرار صارم من القاعدة».

«التحرّك النوعي» الذي وعد به قطاع النقل، دفع بتجمّع المزارعين ونقابة الشاحنات العمومية في مرفأ بيروت ونقابات الفانات في المدارس ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة إلى إعلان المشاركة فيه.

وكعادتها، استغلّت جمعية المصارف الإضراب، وأقفلت أبوابها اليوم، «حفاظاً على سلامة موظفي القطاع المصرفي» بحسب ما جاء في بيانها أمس. وعلّقت رئاسة الجامعة اللبنانية مختلف الدروس والأعمال الإدارية في كليات الجامعة ومعاهدها في الفروع كافة.

وشهد ليل أمس حركة اعتراضية تصعيدية كان أبرزها أمام مصرف لبنان، على أثر دعوة وُجهت منذ أول من أمس، للتحرك ضد رياض سلامة تحت عنوان «ضد سياسات الإجرام والتفقير». الشعارات أطلقت بوجه الحاكم وسياساته النقدية، وسط استمرار تدهور سعر صرف الليرة أمام الدولار. بدأ التحرّك في السادسة مساءً ووصلت أعداد المشاركين إلى ما يقارب الـ100، هو ما لم تتوقعه قوى الأمن الداخلي، فحضرت أعداد إضافية من مكافحة الشغب وسادت حالة من التوتر والاشتباكات بين العناصر والمحتجين أسفرت عن سقوط جريح، على أثر محاولة المحتجين تسلّق الجدران الإسمنتية أمام مدخل المصرف الأمامي، فيما تسلل قسم آخر إلى المدخل الخلفي، في محاولة لاقتحام المدخلين، وتمكنوا من كسر زجاج أحد المداخل وإشعال النيران. ولم يخل المشهد من إضرام النار في حاويات النفايات وقطع الطريق، وانتهى قرابة التاسعة بتنظيم ما تبقى من محتجين لمسيرة جابت شوارع الحمرا.

بالتزامن مع هذا النوع من الاحتجاج أمام «المركزي» والذي غاب لفترة ليست بقصيرة، أشعل شبان إطارات أمام فرع مصرف لبنان في طرابلس، وشهد محيط سرايا طرابلس توتراً، دفع بالجيش اللبناني إلى ضرب طوق أمني حوله. كما قطع الطريق في محلّة الميناء وساحة عبد الحميد كرامي وأوتوستراد المحمّرة.

جنوباً، قطع محتجون طريق شرق عبرا بحاويات النفايات، ومنعت القوى الأمنية عدداً من المحتجين من قطع الطريق عند دوار إيليا، حيث وقع إشكال بين الطرفين.

(الأخبار)

قضية اليوم

حزب الله لآل سعود وصيصانهم:

من يستهدفنا بكلمة فلينتظر جوابنا

حمزة الخنسا

نقل حزب الله المعركة مع المملكة السعودية إلى مستوى أعلى وأكثر حزماً من التصدّي والمواجهة. من بوابة «لقاء» المعارضة في الجزيرة العربية، في الضاحية الجنوبية أمس، رسم رئيس المجلس التنفيذي للحزب السيّد هاشم صفي الدين، ملامح المرحلة المقبلة.

وفيما كانت السعودية تنظر بعين الريبة للإعلان عن إطلاق كيان معارض يضم وجوهاً بارزة من المعارضين في الجزيرة العربية، من الضاحية الجنوبية بالتحديد، كان حزب الله «يهندس» شكل الردّ على ما فهمه من رسائل عدائية سعودية حملتها خطابات ومواقف متعدّدة المستويات بدءاً من السفير السعودي في بيروت وصولاً إلى الملك السعودي في الرياض. وعلى

> أرسى صفي الدين أربع «قواعد اشتباك» تحكم «العداء» المتصاعد من المملكة تجاه لبنان

قاعدة «ردّوا الحجر من حيث جاء»، جاء موقف صفي الدين الصارم ليرسي أربع «قواعد اشتباك» تحكم «العداء» المتصاعد من المملكة تجاه لبنان ربطاً بحزب الله.

«على السعودية كَفّ أذاها عن لبنان. وأن تعرف أن الذي يستهدفنا بكلمة يجب أن يتسع الجواب أياً كان»، هذه أولى قواعد الاشتباك التي وضعها الحزب الذي يعرف أن قراراً «سعودياً كبيراً» قد اتخذ لممارسة أقصى الضغوط على لبنان تحت ذريعة «المطالبة بتحرير القرار اللبناني من هيمنة حزب الله»، إلا أن حارة حريك تعلم أن مشكلة السعودية معها مرتبطة موضوعياً بالصراع الأكبر مع العدو الصهيوني، بالتالي فإن الاستغلال السعودي لمرحلة الفوضى والتخبّط التي تسود لبنان حالياً تهدف، من ضمن أهداف عديدة أخرى، إلى محاولة إضعاف حزب الله قدر الإمكان. ومن هنا، حدّد صفي الدين القاعدة الثانية بقوله

(هيثم الموسوي)

«لن نسمح بتسميتنا بالإرهاب ونسكت، فهذا عدوانٌ علينا». كلمة الملك السعودي في الخطاب الملكي السنوي أمام مجلس الشورى، والتي دعا فيها القيادات اللبنانية إلى «إيقاف هيمنة حزب الله الإرهابي»، لا يمكن فهمها إلا من زاوية الدعوة إلى فتنة داخلية، لها مَن تبرّع لتنفيذها، على غرار كمين الطيونة. وهنا القاعدة الثالثة التي وضعها صفي الدين، قائلاً إن «المطلوب ان لا تتدخّل السعودية بفرض آرائها في الداخل اللبناني (...) وأن لا تتدخّل بتصنيف اللبنانيين وتحرّضهم على بعضهم البعض».

أما القاعدة الرابعة فهي الربط بين المحور الأميركي - السعودي، بمشاريعه وأهدافه وأدواته، وهنا توجه صفي الدين إلى «الولايات المتحدة والسعودية وصيصانهم في لبنان»، بالقول «إنكم لم تعرفوا قوة هذه المقاومة، فهي قادرة على إنجاز وطن سيّد حر مستقل من دون أي ارتهانٍ للخارج وهذا هو عنوان المرحلة».

وكان لافتاً حجم التفاعل الجماهيري والإعلامي مع «لقاء» المعارضة في الجزيرة العربية في مجمع المجتبى أمس، إذ حضره جمع غفير من الوجود السياسية والدينية والإعلامية اللبنانية والعربية.

وبقدر ما كانت مصادر «لقاء» حريصة على القول إن الكيان المعارض الجديد يمتلك رؤية ومشروعاً واضحَين، وأن ورقته السياسية باتت جاهزة وسيتم الإعلان عنها قريباً، حرصت على التشديد على التكامل بين «لقاء» وكافة أطياف المعارضة السعودية لناحية الهدف، بصرف النظر عن التكتيك. وإذ نفت أن يكون «لقاء» ورقة ابتزاز للنظام السعودي بيد حزب الله، أوضحت أن «القيادات المنضوية في المشروع المعارض الجديد ليست طارئة على المعارضة، وبعضها يملك تاريخاً يمتد إلى أكثر من 30 عاماً من القول لا لآل سعود».

وقالت مصادر «لقاء» لـ«الأخبار» إنه «من الطبيعي أن نجتمع هنا (في الضاحية الجنوبية) بعدما سقطت معظم الدول العربية تحت سطوة الترهيب والترغيب التي يمارسها النظام السعودي»، وشدّدت على أن المطلوب اليوم أن «ترتفع كل الأصوات، وأن يُقال لآل سعود كفى هيمنة وتدميراً وأذيّة لشعوب المنطقة وأوطانهم».

وفي كلمة له بالمناسبة، شدد رئيس الجبهة العربية التقدمية النائب السابق نجاح واكيم على أن «ما يعانيه شعبنا في الجزيرة العربية لا يقل عما يعانيه شعبنا في فلسطين المحتلة». وتحدّث عن دور الرياض في الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، وفي عدوان تموز 2006، معتبراً السعودية «أداة أميركية - إسرائيلية لتدمير الكيانات والشعوب العربية من العراق إلى سوريا واليمن». ودعا واكيم السعودية إلى «كفّ أذاها» عن لبنان، لافتاً إلى أنها «أخذت من لبنان أكثر من 45 مليار دولار على شكل فوائد للمستثمرين السعوديين، وأعطتنا مليار دولار فقط كوديعة في بداية التسعينيات».

تقرير

بري وعون:

الصراع المكلف إلى ما بعد انتهاء العهد

في خضم الأزمات المتلاحقة، يبدو مسلسل الصراع بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري من دون أفق، حتى الاستحقاق الرئاسي. كل منهما يحاول تنغيص حياة الآخر وحياة اللبنانيين

هيام القصيفي

في كلام تردده دوائر غربية عن لبنان، يُحمّل جزءاً كبيراً من المسؤولية إلى القيادات اللبنانية من دون استثناء. فالانفصال واقع بين ما تبديه دول خارجية حول مستقبل لبنان، وأداء المسؤولين حيال الأزمات الكبرى التي تعصف به. ما يجري منذ أسابيع على خط بعبدا - عين التينة واحد من المسارات التي لا يبدو أنها تسير في اتجاه الاعتراف بحجم أزمة لبنان الكبرى، بقدر ما هي استكمال لسنوات الصراع وانعدام الثقة بين رئيسي الجمهورية ميشال عون ومجلس النواب نبيه بري. فلا يكاد رئيس الجمهورية - ومعه رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل - ورئيس المجلس النيابي يطويان صفحة من صفحات خلافهما حتى يفتحا صفحة جديدة أشد إيلاماً. لكن هذا الصراع بدأ يصبح مكلفاً أكثر من أي وقت مضى، مع ازدياد حدة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي. والكلفة العالية ليست مرتبطة فحسب بترتيبات الانتخابات الرئاسية، بل باستحقاق الانتخابات النيابية الذي يختلف الطرفان على إدارته حالياً، ولا يستبعد خصومهما أن يلتقيا سوياً على مصلحة تطييرها.

كلا الطرفين يعدّان عدة المواجهة، من الآن وإلى أن يطوي العهد آخر أيامه. وإذا كان بري يريد أن ينغص على عون أشهره الأخيرة في بعبدا، فإنه كذلك بدأ يجمع أوراقه لرسم مسار ما بعد انتهاء الولاية. وهو يحاول التقاط كل فرصة سانحة، أولاً في إعادة الإمساك بقرار المجلس النيابي، بعد قرار المجلس الدستوري والردود المتبادلة بينه وبين بعبدا حول العقد الاستثنائي وصلاحية تفسير الدستور، وثانياً من خلال إعادة لمّ شمل حلفائه وإعادة تحريك المياه السياسية الراكدة. فالرئيس سعد الحريري عائد إلى بيروت، ولا ينفك برّي يوجه إليه الدعوة تلو الأخرى، متمنياً عليه المشاركة شخصياً في الاستحقاق الانتخابي، وهو ما قد لا يتحقق. ورغم أن وجود الحريري في الانتخابات يختلف تماماً عن مشاركة تيار المستقبل من دون زعيمه، إلا أن برّي يعوّل على احتمال أن يجعل من تقاطعه مع المستقبل، مساحة مشتركة في وجه عون وباسيل، لا سيما أن التيار الوطني سيتضرر من حجب الأصوات المستقبلية السنية في دوائر كان تقاطع فيها معه في انتخابات عام 2018. وحقّق برّي نقلتين إضافيتين في مباراته مع عون وباسيل. ففي زيارة رئيس تيار المردة سليمان فرنجية إلى قصر بعبدا، إعادة تظهير المرشح الرئاسي في وجه المرشح باسيل، وهو أمر يضعه سياسيون في خانة برّي وليس في خانة حزب الله. أما النقلة الثانية فهي تحريك الشارع من زاوية المطالب المعيشية، وهذا الأمر الذي يتحكم به برّي يترك تساؤلات عن الخطوة التي تليه، في ضوء الصراع المستحكم بين الطرفين وإمكان استخدام الشارع في محطات لاحقة.

في المقابل، لا يملك عون من العدّة الكثير في الوقت المتبقي له في قصر بعبدا، رغم أنه مستمر في ممارسة صلاحياته. لكن جرت العادة في السنتين الأخيرتين من عهود الرؤساء أن تمر أشهرهم الأخيرة من دون إنجاز يذكر. فكيف الحال اليوم والسنتان الأخيرتان حفلتا بكل أنواع التراجعات. فحتى «صلاحية» عقد طاولة الحوار سحبت منه بفعل الأمر الواقع بعد اعتذار الحريري والقوات وموقف الحزب التقدمي الاشتراكي، لتضاف إلى كل ما تمت معارضته فيه من عناوين طرحها في رسالته الأخيرة، وعزّزها باسيل لمرتين في مؤتمره الصحافي الأول والثاني المطول أمس من قصر بعبدا، معيداً توجيه رسائله إلى الفريق الذي يقارعه.

> زيارة فرنجية إلى قصر بعبدا إعادة تظهير للمرشح الرئاسي في وجه باسيل

التي هو في أمسّ الحاجة إليها قبل الانتخابات وانتهاء العهد، من الأوراق التي يخسرها. ولا يوجد عاقل يمكن أن يعتقد بأن برّي سيسهل عليه لا يملك عون ترف الوقت الذي يملكه برّي، خصوصاً إذا لم تجر الانتخابات النيابية. وفيما يملك باسيل الوقت الكافي قبل نهاية العهد وبعده، إلا أن الواقعية تفرض أنه بدأ، تباعاً، يفقد بعض أدواته التقليدية. فعدم انعقاد مجلس الوزراء وتطيير التعيينات التعيينات في مجلس الوزراء ولو انعقد بسحر ساحر، أو يعطيه شيكاً على بياض فيها. والواقعية تفرض أيضاً القول إنه على طريق إجراء الانتخابات، ومهما بالغ فريق باسيل في تصوير الأرباح المسبقة، فإنه يستفيد من تطيير الانتخابات. وهذه النقطة الفصل التي يصر خصومه على أنه سيتلاقى مع برّي، بدعم من حزب الله، على عدم إجرائها. والمقارعة الحقيقية، من الآن وحتى الاستحقاقين، ستكون في ذهاب برّي إلى أقصى ما يمكنه في عدم تسهيل ما تبقى من ولاية عون وامتلاك الكلمة الفصل «دستورياً» في أي مخرج مطروح لما بعد انتهائها. في مقابل معركة باسيل التي قد تكون الأكثر كلفة في حياته السياسية، لأنها سترسم الحد الفاصل بين مرحلتين لمرشح رئاسي ورئيس أكبر كتلة نيابية مسيحية وحليف الثنائية الشيعية ورئيس تيار المستقبل، وحالم بالمشرقية والانتشار، لم يعتد بعد الخسارة في ظل رئيس للجمهورية تنتهي ولايته بعد تسعة أشهر.

(دالاتي ونهرا)

تقرير

لا نصاب قضائياً لمعالجة ملف البيطار

فقدت «الهيئة العامة» لمحكمة التمييز أمس النصاب القانوني. ما يستدعي الإسراع في التشكيلات الجزئية (محاكم التمييز). لكن المشكلة أن رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبود يُريدها فريقاً يأتمر بأوامره. بعدما تقصّد تأجيل البت في دعاوى مقدمة إلى الهيئة للضغط على القوى السياسية للقبول بأسماء القضاة الذين يزكّيهم

ميسم رزق

دخلت «العدلية» مرحلة أكثر ضبابية، مع فقدان «الهيئة العامة» لمحكمة التمييز النصاب القانوني (خمسة أعضاء من 10) بإحالة أحد أعضائها، القاضي روكز رزق، على التقاعد، ما سيؤدي إلى تأخير البت في الدعاوى المقدمة إليها بشأن ملف تفجير مرفأ بيروت، خصوصاً في حال عدم المسارعة إلى إصدار تشكيلات جزئية لتعيين رؤساء محاكم تمييز أصيلين (تتألف منهم الهيئة)، مع تعذّر إصدار تعيينات قضائية شاملة بسبب الخلافات السياسية.

غير أن البارز كان في إصدار «الهيئة العامة»، قبل يوم واحد من مغادرة رزق القضاء، قراراً إعدادياً في دعوى مخاصمة القضاة المُقدّمة ضد المحقق العدلي القاضي طارق البيطار من الوكيل القانوني للوزير السابق المُدعى عليه يوسف فنيانوس. القرار الذي اطلعت «الأخبار» على نسخته يشير إلى أن «الهيئة» طلبت إيداعها «صورة عن الكتاب الصادر عن المحقق العدلي السابق القاضي فادي صوان، والذي وجّهه إلى مجلس النواب في موضوع التحقيق العالق لديه»، إضافة إلى «صورة عن قرار الادعاء بحق الوزير فنيانوس»، على أن يُصار في ما بعد لإجراء المقتضى القانوني. ما يعني أن على البيطار، بحسب مصادر «العدلية»، تجميد كل إجراءاته بحق فنيانوس (وحده، لا كل المدعى عليهم) إلى حين صدور قرار نهائي عن الهيئة في الدعوى، وهو ما لن يحصل إلا بعد استكمال أعضائها، الأمر الذي لا يتوقع أن يحصل قريباً.

وفيما يتحدّث سياسيون وقضاة عن أن هذه الخطوة «تحمل سلبيات وإيجابيات»، شكّك آخرون في مصداقية هذا الإجراء الذي «لا بدّ أن رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبود يستهدف منه غايات معينة». إذ دسّ في قرار «الهيئة» الطلب المتعلّق بصوان للتغطية على «التوقيت المشبوه» في إصدار القرار. فبعدَ تأجيل جلسات الهيئة من أسبوع إلى آخر (حتى فقدان النصاب)، تقصّد رئيس مجلس القضاء الأعلى القول إن «الهيئة العامة لم تتناخر في البتّ بالدعوى المقدمة وأنها تنظر فيها ولا تتغافل عن ملفات، وتبحث عن كل ما يفيد لدرس الملف، إلا أنّ تقاعد روكز أوقفها». وخلف هذا القصد، يريد عبود الضغط للمسارعة في البت في التعيينات الجزئية، ليس من باب الحرص على العمل القضائي الذي كانَ أحد المساهمين في ضرب صورته، وإنما الضغط على أعضاء مجلس القضاء الأعلى والقوى السياسية للموافقة على تعيين القضاة الذين يزكّيهم، وسبق وأن تم التداول بأسمائهم، في محاولة لتأمين فريق عمل قضائي مؤازر له في الهيئة، يأتمر بأوامره.

> بسبب الدعم الفرنسي يعتبر عبود نفسه القاضي الذي لا يُمسّ

ويعتقد على نطاق واسع أن خطوة عبود تهدف للتغطية على مخالفات البيطار، فضلاً عن «تطييف» القضية. إذ ليس خافياً أن عبّود كان يعمد إلى إحالة طلبات الرد ودعاوى الارتياب إلى غرف يرأسها قضاة من طائفة معينة.

في كل الأحوال، ما هو مطلوب اليوم «اجتماع مجلس القضاء الأعلى والمباشرة في التشكيلات الجزئية لتعيين رؤساء محاكم تمييز أصيلين»، وفق مصادر في وزارة «العدل»، ليُصار إلى إصدار مرسوم يحمل تواقيع وزير العدل ورئيسَي الجمهورية والحكومة، مشيرة إلى أن «الكرة حالياً في ملعب عبّود». غير أن مسعى الأخير (يتجدّد حالياً) يصطدم بمعارضة أعضاء في مجلس القضاء وقوى سياسية ترفض أسماء القضاة الذين يريد عبود تعيينهم، وتحديداً القضاة ناجي عيد ورندى كفوري وجانيت حنا. وتربط مصادر مطلعة على الملف هذا الرفض بأن «الثلاثة هم عملياً من فريق عبود». مع الإشارة إلى أن حنا وعيد وكفوري سبق أن رفضوا النظر في كل الدعاوى المقدّمة ضد البيطار التزاماً برغبة عبّود أو انصياعاً للضغط الدولي. وقالت المصادر إن عبّود من خلال تعيين المقربين منه «يُريد سوّق العدلية وفق هواه»، وما تأخيره البت بدعاوى أمام الهيئة حتى «تعليق عملها» سوى «للضغط على القوى السياسية لتبصم على التعيينات التي يريدها».

ووفقَ معلومات «الأخبار»، يحاول عبود إقناع القضاة الذين تقدموا باستقالاتهم سابقاً «بسبب التدخلات السياسية» بالعودة عن هذه الاستقالات، ومن بينهم القاضية جانيت حنا، علماً أن الأمر غير متاح، إذ وافقَ المجلس على كتب الاستقالة وهي في انتظار توقيع وزير العدل هنري خوري الذي يتجه إلى قبولها. فهل يجد عبّود «مخرجاً» يلتف به على القانون لإلغاء الاستقالات؟

لا شيء يمنع رئيس مجلس القضاء الأعلى من تجاوز القانون والأصول، وقد فعل ذلك أكثر من مرة، إحداها حماية قاضٍ من المساءلة (البيطار) لارتكابه تجاوزات قانونية. إذ إن عبّود يعتبر نفسه القاضي الذي لا يُمسّ، ولا يجرؤ أحد على إقالته من منصبه (تحديداً رئيس الحكومة نجيب ميقاتي) بسبب الدعم الغربي الذي يتمتّع به، وتحديداً الفرنسي، وهو الدعم الذي يجعله يُمعن في التجاوزات ويتعامل مع أي حديث عن إزاحته باستهزاء!

قضية

منذ مطلع السنة الجارية، دخل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في حالة فراغ. فبعد وفاة رئيسه الشيخ عبد الأمير قبلان قبل أربعة أشهر، انتهت في 31 كانون الأول الماضي ولاية نائب الرئيس وأعضاء هيئتَيه التنفيذية والشرعية. مع ذلك، لا تبدو طريق المطار، حيث مقرّ المجلس، سالكة نحو انتخابات قريبة بسبب انشغال «أولي الأمر» في الطائفة بالانتخابات النيابية

شغور وتمديد في المجلس الإسلامي الشيعيّ: الأولوية للنيابة

آمال خليل

في شباط 2017، عُيّن الشيخ عبد الأمير قبلان رئيساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى بعدما سيّر شؤونه كنائب للرئيس منذ وفاة سلفه الشيخ محمد مهدي شمس الدين عام 2001. ترقية جاءت ضمن سلة تعيينات واسعة داخل المجلس، ملأت الشغور في منصب نائب الرئيس والهيئتين التنفيذية والشرعية. وقبل انتهاء ولاية الهيئتين البالغة ثلاث سنوات، أصدر مجلس النواب قانوناً مدّدها حتى نهاية 2021. قبل الموعد باربعة أشهر، توفي قبلان، وبحسب المادة 17 من قانون إنشاء المجلس، فإن نائب الرئيس الشيخ علي الخطيب يقوم مقام منصب الرئاسة الشاغر على أن «يُنتخب رئيس جديد خلال شهرين. ويُستغنى عن هذا الانتخاب اذا كانت المدة الباقية من ولاية المجلس لا تزيد على ستة أشهر». هذه المادة كانت مبرراً لتأجيل الانتخاب في الأشهر الماضية، فما الذي يؤجّلها بعد انتهاء ولاية المجلس؟

يدور المجلس الشيعي، أساساً، في فلك حركة أمل، وحزب الله بدرجة أقل، رغم أن مقدمة تأسيسه التي وضعها الإمام موسى الصدر عام 1969 نصّت على «إشراك الشيعة في منتدى يضم كل مكوّناتهم».

ثنائي أمل وحزب الله، اليوم، أمام خيارين: اللجوء إلى مجلس النواب مجدداً لإقرار تمديد ثان للهيئتين مع تثبيت الخطيب رئيساً كما ثُبّت قبلان خلفاً لشمس الدين، أو الدعوة إلى انتخابات عامة للهيئتين التنفيذية والشرعية اللتين تنتخبان بدورهما رئيساً له ونائباً للرئيس. علماً أن الهيئة التنفيذية تتألف من النواب الشيعة (عددهم الحالي 28) و12 عضواً مدنياً تنتخبهم الهيئة العامة المؤلّفة من شيعة متنمين إلى قطاعات نخبوية. فيما تتألف الهيئة الشرعية من 12 عالم دين.

الضبابية التي تحيط بانتخابات المجلس فتحت باباً للتأويلات حول سبب التأخر، بين من يشير إلى تمسّك حزب الله بتثبيت الخطيب رئيساً للمجلس، في مقابل رواية تفيد بأن أمل ترغب في ترشيح مسؤولها الثقافي الشيخ حسن عبدالله للمنصب.

غير أن مصدراً مطّلعاً يؤكد أن إجراء الانتخابات «غير ممكن الآن لأسباب لا تتعلق فقط باستحقاق الانتخابات النيابية»، بل لكون الحوار الجدي والحقيقي بين الحزب والحركة لم ينطلق حول الأمر، إضافة إلى سبب ثالث يتعلق بـ«نقاش قديم حول ضرورة إدخال تعديلات على قانون المجلس الشيعي ولا سيما في ما يتعلق بطريقة تشكيل الهيئة الناخبة، وسط تضارب حول من ينبغي أن يكون عضواً فيها، خصوصاً أنه باتت للمجلس مؤسسات جديدة يفترض أن تتمثل داخل الهيئة الناخبة، إضافة إلى تشكّل أطر نقابية وطنية توجب فتح باب عضوية المجلس أمام أعضائها الشيعة.

> حزب الله اقترح انتخاب الخطيب رئيساً للمجلس وبرّي يرغب في مرشّح آخر

سيناريوهات التأجيل بـ«الخيالية»، ومؤكداً أن أسماء المرشحين المتداولة غير صحيحة.

حتى عام 2017، لم يكن لحزب الله أي نفوذ استثنائي داخل المجلس الشيعي. تصرّف الجميع على أن الغلبة للحركة ورجالها الحاضرين في كل تفصيل، من تثبيت الراحل قبلان على رأس المجلس لعقود، إلى إشغال مناصرين للحركة غالبية ساحقة من الوظائف الإدارية والمؤسسات التابعة للمجلس بما فيها مستشفى الزهراء والجامعة الإسلامية. فيما اقتصر «حضور» الحزب على عضوين محسوبين عليه في الهيئة التنفيذية واثنين آخرين في الهيئة الشرعية. تعيين الأربعة الذين «لم يضربوا ولا ضربة»، كما يؤكد أحدهم، أعقب جلسات حوار عدة بين قبلان ورئيس المجلس التنفيذي في الحزب هاشم صفي الدين. الحوار انتج توافقاً بين الثنائي على ملف المجلس بدأ بتقديم نائب أمل علي برّي ونائب الحزب حسن فضل الله اقتراح قانون إلى المجلس النيابي عام 2017 للتمديد لرئاسة المجلس الشيعي ثلاث سنوات وانتخاب الخطيب نائباً للرئيس، بعدما حاز رضا أمل ومباركة الحزب، رغم أن الحركة روّجت حينها لاسم رئيس المحاكم الشرعية الشيخ محمد كنعان. التوافق لم يجعل الحزب شريكاً في إدارة شؤون المجلس، وانسحب الخطيب مع الحركة في مقاربة عدد من الملفات، آخرها موافقته على إقالة رئيسة الجامعة الإسلامية السابقة دينا المولى بعد فضيحة الشهادات المزوّرة وتعيين الحركي حسن اللقيس بدلاً منها «في إطار توجيهات الرئيس نبيه برّي» بحسب المصادر.

عضو في الهيئة التنفيذية يؤكد أن الرئيس برّي «الذي يقرر كل صغيرة وكبيرة في المجلس لا يريد تثبيت الخطيب رئيساً»، علماً أن حزب الله اقترح التجديد له لأنه «شخصية موزونة والوقت غير كافٍ للبحث عن بديل له».

«لا يختلف اثنان على أن كلمة برّي رح تمشي». ويجزم العضو بأن الأمور ستبقى على ما هي عليه، وسيستمر الخطيب في تسيير شؤون المجلس، مشيراً إلى أن انتخابات الهيئتين التنفيذية والشرعية تستدعي حكماً انتخاباً لرئيس جديد. لكنّ «الانتخابات تحتاج إلى شغل والجميع منشغل بالانتخابات النيابية».

الشغور ليس مستجداً على المجلس بل كان حاضراً في معظم المراحل منذ تأسيسه. من تبقّى من المؤسسين الأوائل يتغنّون بالانتخابات الأخيرة للهيئة التنفيذية عام 1975 برعاية رئيس المجلس حينها الإمام موسى الصدر، إذ كانت انتخابات فعلية تنافست فيها خمس لوائح وفاز فيها ثلاثة من مرشحي الصدر فقط. عوامل عدة فرضت التعيين والتمديد منذ تغييب الصدر عام 1978 وصولاً إلى ترفيع قبلان من نائب للرئيس إلى رئيس بعد 16 عاماً من تسييره لشؤون المجلس عقب وفاة سلفه شمس الدين عام 2001.

عدد من المشايخ «المستقلّين» عن الثنائي تنبّهوا باكراً إلى ضرر التمديد أو الشغور الذي يحكم المجلس منذ عقود، فبادروا إلى وضع دراسة قانونية لتصغير الهيئة الناخبة التي تختار هيئات المجلس إلى ألف شخص، وتوضع معايير لهذه الهيئات المخوّلة اختيار رئيس المجلس. أحد واضعي الدراسة هو رئيس المحكمة الشرعية في المجلس السيد علي مكي الذي يجتمع أسبوعياً مع عدد من المشايخ لمناقشة أحوال المجلس الشيعي. لا يحمّل مكي الثنائي الشيعي مسؤولية التأخير في انتخاب خلف لقبلان، بل «النظام الداخلي والية الانتخاب». ويأمل، في اتصال مع «الأخبار»، «أن يكون الخلف حائزاً على ثلاثة أمور: الفقه وحسن الإدارة والقبول لدى العلماء». ويضيف: «أبلغنا بعض المعنيين بموقفنا ونفضّل بالا يكون الرئيس المقبل للمجلس حزبياً».

تقرير

إيمان الحاج قتلتها استنسابية المحكمة الجعفرية؟

آمال خليل، بلال قشمر

«استراحت» إيمان الحاج، أمس، من دوامة المحكمة الجعفرية. الضغط والسكري ثم فيروس كورونا، أغفت الأم التي لم تبلغ الأربعين عاماً من مناشدة المشايخ والسياسيين والحزبيين التوسط لدى أحد القضاة الشرعيين للتراجع عن قراره بمنع سفرها. طوال ستة أشهر، استماتت في المناشدة، علّها تتمكن من العودة إلى كندا حيث ينتظرها أولادها الأربعة منذ ستة أشهر.

لم يخطر ببال الحاج، حاملة الجنسية الكندية، أن تتحاز المحكمة الجعفرية لمصلحة طليقها خ. الشرقاوي، بحسب أحد أقربائها، رفعت إيمان، عام 2019 دعوى طلاق في محكمة صور الجعفرية لتثبيت الطلاق المدني الذي حصلت عليه من القضاء الكندي قبل أربع سنوات، «بعدما غادر زوجها كندا من دون علمها وتركها وأطفالها وقطع التواصل بهم». حُسن ظنها بالقضاء الجعفري في وطنها الأم دفعها للعودة إلى لبنان، في آب الفائت، لزيارة والدها المريض ومتابعة دعواها العالقة في صور. اعتقدت بأنها مسألة إجراءات لن تأخذ وقتاً طويلاً، فتركت أولادها وحدهم في كندا (أكبرهم في الثالثة والعشرين وأصغرهم في الحادية عشرة). ما إن علم الشرقاوي بعودة طليقته لتحريك ملف طلاقها في صور، حتى سارع إلى رفع دعوى إطاعة ومساكنة ومنع سفر في محكمة الشياح الجعفرية، رغم أنه يقيم في بلدته الخرايب (قضاء صيدا)!

مخالفة الاختصاص المكاني لمحكمة الشياح لم تكن المأخذ الوحيد عليها. طوال أشهر، قدمت الحاج أدلّة تلتمس من القاضي الشرعي موسى السموري العودة عن منع سفرها، من دون جدوى، منها حالتها المرضية وتعرّض طفلها الأصغر لإصابة تستدعي ملازمته ووجوب حضورها أمام الإدارات الرسمية الكندية لتخليص معاملات تتعلق بأولادها. وأبدت استعدادها لتوقيع تعهد بالعودة إلى لبنان لمتابعة المحاكمة. مع ذلك، أرجأ السموري جلسات النظر في دعوى الإطاعة والمساكنة مرات عدة، رافضاً التراجع عن قرار منع السفر. ومع ذلك، لم تلجأ الى السفارة الكندية. مناشدة الحاج وصلت أخيراً إلى مسامع المفتش العام لدى المحاكم الشرعية الجعفرية القاضي حسن الشامي. الأخير قال لـ«الأخبار» إنه بعد اطلاعه على ملفها، من خلال السموري ووكيلها المحامي سليمان بركات ووكيل الشرقاوي المحامي وجيه زغيب، تمكن من إحالة الملف إلى الحكم في جلسة حددت في 25 كانون الثاني الجاري.

لكن، لم يحتمل قلب إيمان الصمود حتى الخامس والعشرين من الشهر الجاري. اسلمت الروح ليل الاثنين في أحد مستشفيات صور بعد تعرضها لأزمة قلبية. جهات عدة اتهمت السموري بـ«مماطاة الشرقاوي ووكيله والتمنع عن استخدام صلاحيته بالتقدير وإصدار حكم سريع يبيح سفر الأم رأفة بها وبأولادها». فيما لفت الشامي الذي أكد تضامنه مع الحاج إلى أن وكيلها «ساهم في تأجيل الجلسات بعدما كان يستهل القاضي للجواب على مطالعات وكيل الخصم».

صورة إيمان الحاج ستعلّق إلى جانب صور أمهات ونساء كثر تعرّضن للظلم في المحاكم الجعفرية. الشامي تعهد بفتح تحقيق في الأداء القضائي في ملف الحاج، فهل ينصفها ولو بعد موتها؟

على باب محكمة الشياح نفسها، علّقت عشرات الاعتراضات على انحياز بعض قضاتها ضد النساء. «الأخبار» حصلت على ملف يتعلق بقيام السموري نفسه باستصدار حكم بمنع السفر لمصلحة زوج سني المذهب بحق طليقته الشيعية! وفي التفاصيل، فإن الزوجة «لجأت إلى المحكمة السنية حيث سجلت زواجها، وحصلت على إباحة بالسفر لطفلها لعلاجه في كندا من دون موافقة الزوج. ولما فشل الأخير في التأثير على قضاتها، لجأ إلى القضاء الجعفري فاستحصل على منع السفر». الشكوى ضد السموري بتجاوز صلاحيته كقاض جعفري، وصلت إلى الشامي. وبعد مراجعته، عاد وأصدر أول من أمس إباحة بسفر الأم وطفلها.

تقرير

انتخابات «رابطة الثانوي»
تنافس بين المستقبل وحزب الله على الرئاسة

فاتن الحاج

أقفل باب الترشيح لعضوية الهيئة الإدارية لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي على 101 مرشح. الانتخابات ستجرى الأحد المقبل، في ثانوية زهية سلمان الرسمية المختلطة. القوى السياسية تعمل حتى ربع الساعة الأخير لإنتاج توافق يصون حصة كل منها، فيما يتطلع الأساتذة إلى إنتاج رابطة قادرة على الدفاع عن حقوقهم وقرارهم المستقل. اللافت انه من أصل 570 مندوباً، هناك 100 مندوب مدير يُنتظر أن يقترعوا للجهة السياسية التي عينتهم، علماً بأن القوى رشحت في الدورة السابقة 11 مديراً من أصل 18 عضواً في الهيئة الإدارية، ما يطرح الازدواجية بين الولاء للقرار الإداري والالتزام بالقرار النقابي.

طبخة التحالفات لم تنضج بعد. أرقام المندوبين تشير إلى أن أيّاً من الفريقين، «أحزاب السلطة» أو «المعارضة النقابية»، غير قادر على حسم نتيجة الانتخابات سلفاً لمصلحته، كما جرت العادة في الاستحقاقات السابقة، وثمة حذر من الحجم التمثيلي للمعارضة المستقلة، ولا سيما مع إصرار التيار الوطني الحر على رفض خوض «المعركة» بلائحة تضم حركة أمل وتيار المستقبل، ومقاطعة حزب القوات للائحة تضم حزب الله.

أحزاب السلطة الأساسية، أي حزب الله وحركة أمل وتيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي، التي باشرت بناء تحالف مشترك لم تتّفق بعد على الصيغة التي تخدم آلية العمل النقابي في المرحلة المقبلة، باعتبار أن معظم الأحزاب لا تريد أن تغيّر المعايير التي تنطلق منها في كل دورة انتخابية، وهي احتساب الكتل التصويتية بين المندوبين لتحديد الحصص في المفاوضات الجارية بينها. في هذه الأثناء، تضجّ المجالس الخاصة بأحاديث عن رغبة هذا الفريق أو ذاك في تسمية رئيس الرابطة من مندوبيه، وخصوصاً حزب الله، وتيار المستقبل الذي يطرح أمينة الإعلام في الرابطة الحالية، ملوك محرز. وأشيع أن هناك اتفاقاً بين تيار المستقبل وحركة أمل حول إسناد رابطة الثانوي للتيار ورابطة المعلمين في التعليم الأساسي الرسمي للحركة.

«الأخبار» لم توفّق في التواصل مع محرز، ومع مدير التعليم الثانوي الرسمي خالد فايد (أحد المفاوضين عن تيار المستقبل)، ومسؤول المكتب التربوي المركزي في حركة أمل علي مشيك، رغم الاتصالات المتكررة بهم. أما عضو الهيئة الإدارية للرابطة عصمت ضو (الحزب التقدمي الاشتراكي) فأشار إلى أن فريقه السياسي غير متحمس للانتخابات، ولم يحسم حتى الآن ما إذا كان سيشارك فيها أو لا، لافتاً إلى أن صورة التحالفات غير واضحة حتى الآن «وما في شي لهلق».

> من أصل 570 مندوباً، هناك 100 مدير يُنتظر ان يقترعوا للجهة السياسية التي عيّنتهم

مصادر التعبئة التربوية في حزب الله قالت «إننا طرحنا تقديم نموذج للعمل النقابي مختلف عن السابق برنامج معلن وتغيير طريقة الأداء وأساليب استعادة مكتسبات الأساتذة وصون حقوقهم ومصالحهم». ونفت أن تكون الرئاسة هدفاً بحد ذاتها بقدر ما هي «محاولة لخدمة النموذج المرجو».

التيار الوطني الحر منسحب من التفاوض الانتخابي. براقب ولا يشارك، وليس محسوماً لديه بعد أي سيناريو سيعتمد، أي الانخراط ترشيحاً واقتراعاً أو اقتراعاً فقط ولمن سيقترع. الثابت الوحيد أنه لن يعطي أصواته لحركة أمل وتيار المستقبل.

حزب القوات اللبنانية لم يتموضع هو الآخر، لكن مصادره تعتقد بأن هناك صراعات خفية داخل كل فريق، وتبدو مقتنعة بأن «القوات» هي بيضة القبان التي ترجح كفة الجهة التي تتحالف معها.

إلا أن المعارضة المستقلة التي تتوحد ضمن «جبهة التغيير النقابية» حسمت أمرها لجهة عدم التحالف مع أي من أحزاب السلطة. وهي تضع اللمسات الأخيرة على اللائحة المكتملة من 18 عضواً وتضم مندوبين عن التيار النقابي المستقل، لقاء النقابيين الثانويين، لجنة الأقضية، الجماعة الإسلامية، وعدداً من الوجوه النقابية المستقلة. المعارضة تراهن في الفوز على «انهيار المنظومة السياسية ونقاباتها أخلاقياً ونقابياً، وأن يقوم الأساتذة بقراءة متأنية للتجربة السابقة التي قادتها أحزاب السلطة وممثلوها في الروابط، وكيف أصبحت مصالحهم على المحك».

وبحسب مصادر الجبهة، «التحدي هو تحويل الاحتجاج ضد أحزاب السلطة إلى حركة نقابية مستقلة بديلة تجمع المكونات الاعتراضية في كل القطاعات ضمن تحالف اجتماعي». وقالت إن الجبهة «ستقود معركة مواجهة وتبتكر أدوات جديدة في التحرك. وستفصل المعارضة في خطابها بين أحزاب السلطة وبين المندوبين الأساتذة من كل الانتماءات الذين تلتقي معهم حول المصالح نفسها».

> «فريش» دولار في مدرسة الحريري ـ أرض جلول
>
> يصعب على أهالي يقطنون منطقة مثل أرض جلول، في الطريق الجديدة، أن يتحمّلوا زيادات على الأقساط بـ«الفريش دولار». رغم ذلك، فاجأت إدارة مدرسة الحريري الثالثة، التابعة لمؤسسة رفيق الحريري، الأهالي بفرض زيادة على الأقساط تبلغ 210 دولارات للتلميذ الأول مقسّطة على ثلاث دفعات، على أن تتقاضى 160 دولاراً عن الاخ الثاني و135 دولاراً عن الاخ الثالث. الأهالي نفذوا اعتصاماً أمام مبنى المدرسة احتجاجاً على «الزودة المباغتة». «الأخبار» حاولت التواصل مع المديرة العامة للمؤسسة، سلوى السنيورة بعاصيري، من دون أن توفق في الحصول على أي إجابة، فيما أشار مدير المدرسة، أسامة شهاب، إلى أنه «موجود خارج البلاد وليس على اطلاع بما يجري»!

منبر

كورونا والعام الدراسي: استراتيجية التبريد

فضل بدير *

يظهر متحور جديد لكورونا كل بضعة أشهر. وفي وقت تنتظر البشرية خبراً سعيداً باكتشاف حل ينتصر على هذه الجائحة، نفاجأ كل فترة بأنّ متحوراً جديداً ظهر وبدأ بالانتشار، ويُسكب كثير من الحبر وتُستهلك تقارير ونشرات إخبارية وصحية عنه وينكب الأطباء على اكتشاف خصائصه ومعرفة خطورته.

كورونا لن يختفي عن الأرض، شأنه شأن الأمراض الأخرى. لن نستيقظ ذات صباح على خبر اختفاء اسمه وغياب تأثيره. وتاريخ الأمراض الوبائية يؤكد هذا. بعد فترة ستخف أعداد الذين سيدخلون المستشفيات ومن هم بحاجة لعناية فائقة، وستقل أعداد الوفيات إلى مستوى يمكن النظام الصحي معه أن يستوعب أعداد المصابين ومعالجتهم شأنه شأن الإنفلونزا الموسمية التي تقدر منظمة الصحة العالمية عدد وفياتها سنوياً بين 290 ألفاً و650 ألفاً.

ستصبح أعداد المصابين قابلة للتوقع، وستتوافر اللقاحات السنوية لمن يريد، وستتحول المتحورات - كمتحورات الإنفلونزا - إلى متحورات هامشية فرعية يُمكن إنتاج الأدوية واللقاح لها. هكذا يجب أن ننظر إلى مستقبل كورونا.

ماذا نفعل في القادم من الأيام؟

لعلّ من أكثر الأمور إثارة للجدل حالياً هو موضوع فتح المدارس، أو اللجوء إلى التعليم عن بعد. الجميع يعلم أنّ المدرسة حاجة ليس فقط لحضور الصفوف، وأن هناك جوانب اجتماعية وفيزيولوجية ونفسية وعقلية يكتسبها الطلاب من خلال حضورهم في مراكز التعليم بسبب الاختلاط مع زملائهم ومعلميهم، وتجربة العامين المنصرمين أظهرت الجدوى والفعالية المنخفضتين للتعليم عن بُعد. لذا، سندرج في ما يلي بعض المقترحات والخطوات التي قد تُساهم في إدارة العملية التربوية للطلاب في هذه الظروف، من قبيل:

- تقسيم الطلاب إلى مجموعات بحيث تكون الفرص المدرسية (أوقات الاستراحة) وقاعات الصفوف منفصلة. هكذا تنحصر الإصابات في حال حصلت بمجموعات منفصلة عن بعضها البعض، بالتالي يمكن تعطيل مجموعة معينة بدلاً من تعطيل المدرسة ككل في حال أصيب بعض التلامذة.
- استعمال الفحص السريع للكورونا مرتين أسبوعياً للأساتذة والطلاب غير الملقحين.
- يمكن لوزارة التربية أن تعيد التعاقد مع الأساتذة المتقاعدين لتغطية العجز في عدد الأساتذة كما فعلت الحكومة البريطانية.
- إنشاء مركز تواصل ودعم خاص بالمدارس في وزارة الصحة (أو وزارة التربية تحت إشراف وزارة الصحة) يُمكن للمدارس التواصل معه لأخذ الإرشادات والدعم حول الحالات التي تواجهها.
- اتباع التعليم المُدمج الذي اتبعته بعض المدارس العام المنصرم.
- إعادة توزيع فصول العام الدراسي بحيث تتضمن «فترة تبريد»، كما في أستراليا. فتكون مدة الفصل الدراسي شهرين مثلاً يتبعها أسبوعا عطلة لتبريد عدد الإصابات.
- تدريب المعنيين في المدارس على التعامل مع حالات الإصابة والمُخالطة (فترة الحجر، كيفية تتبع الإصابات، التعقيم وغيرها).
- المحافظة على خطوط الدفاع المعهودة مثل التهوئة الجيدة للصفوف، الكمامة، اللقاح...

أخيراً، هذا الصراع الإعلامي حول إعادة فتح المدارس له آثار سلبية على نفسية الطلاب واستعدادهم للدراسة وعلى حضورهم في المدرسة. وبالتالي المفترض أن تقوم الوزارات المعنية بورش داخلية مع المختصين التربويين والصحيين للخروج باستراتيجية وطنية لاستكمال العام الدراسي بناء على المصلحة الوطنية وضمن الإمكانات الموجودة والتجربة المتراكمة.

* دكتوراه في إدارة ومكافحة الأمراض الوبائية

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، أمل الأتحري
■ المدير الصفي: صلاح الموسى
صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15ـ01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

إسرائيل في أميركا اللاتينيّة: عن حدود «المكسيك ـ فلسطين»

غلاف الكتاب

هذا النص مترجم عن الإنكليزية بالتعاون مع موقع «Liberated Texts»

ألكسندر أفينيا *

بدت طائرة IAI-201 Arava، بلونها الأخضر الداكن وهيكلها البيضاوي الشكل، كفاكهة أفوكادو بجناحين، ولهذا السبب كان يطلق عليها طيارو القوات الجوية المكسيكية لقب «الأفوكادو». قامت شركة الصناعات الفضائية الإسرائيلية بتطوير هذا النوع من الطائرات بعد حرب الأيام الستة عام 1967، لكنها فشلت بعد سلسلة من الاختبارات الفاشلة والحوادث المميتة في جذب المشترين المحليين، عسكريين كانوا أو مدنيين. وعلى إثر ذلك، نقل مسؤولو الشركة تركيزهم إلى الساحة الدولية، وتحديداً أميركا اللاتينية، حيث كانت السوق الرئيسية لمبيعات الأسلحة الإسرائيلية خلال السبعينيات والثمانينيات. جرى تصميم الطائرة لتكون بطيئة وذات إقلاع وهبوط صعب وقصير، وقادرة على حمل ما لا يقل عن 20 راكباً. فوجدت هذه الطائرة طلباً من مشترين لاتينيين، وخاصة الحكومات المشاركة في عمليات مكافحة التمرد وما أطلق عليه «الحرب القذرة». لقد شاهدت هذه الطائرة بنفسي خلال دراستي لحركات حروب العصابات وإرهاب الدولة في ولاية غيريرو جنوب المكسيك. فقد استخدمها المسؤولون العسكريون المكسيكيون انطلاقاً من قاعدة جوية على مشارف أكابولكو لإلقاء الأشخاص، الذين وسموا بـ«المخرّبين»، في مياه المحيط الهادئ ضمن سلسلة من «رحلات الموت».

بعد أقل من عقد، سافر الصحافي الغواتيمالي فيكتور بيريرا إلى بلده الذي ولد فيه للتحقيق في ما اصطلح عليه «دبلوماسية أوزي». فمنذ عام 1978 على الأقل، أصبحت إسرائيل المورّد الرئيسي للأسلحة لمجموعة من الأنظمة اليمينية المتتابعة. واكتشف بيريرا أن فرق الموت والقوات الخاصة المسؤولة عن قتل وإخفاء الآلاف من الغواتيماليين كانوا يستخدمون رشاشات أوزي الإسرائيلية. وأثناء زيارته لبلدة شيشكاستينانغو، صادف أفراداً من البلدة يهمّون بدفن أحد أقاربهم قتل على يد الجيش. وعندما سألهم بيريرا عمّا إذا كانوا يريدون القتال أو الانتقام، أجابه حفّارو القبر: «حتى لو أردنا الانضمام إلى المقاتلين، فمن أين نحصل على السلاح؟ يخبروننا في الكنيسة أن العدل الإلهي يقف في صف الفقراء، لكن حقيقة الأمر أن الجيش هو من يحصل على الأسلحة الإسرائيلية».

ومن هنا يتساءل المرء، لماذا تشجّع الحكومة الإسرائيلية مبيعات الأسلحة وتسليح معارف وخبرات مكافحة التمرّد وتوفيرها لأنظمة أميركا اللاتينية خلال أكثر سنوات العنف التي شهدتها هذه المنطقة منذ الاستقلال؟ ولماذا باع الإسرائيليون أسلحة متطورة لديكتاتورية عسكرية في الأرجنتين بين أعوام 1976-1983 وهي نفسها التي قامت بتعذيب الصحافي جاكوبو تيرمان في سجون عسكرية مزيّنة بالصليب المعقوف وصور هتلر؟ الأمر الذي أدى إلى تأطير الصراع بطريقة معادية للسامية على هذا النحو: «للأرجنتين ثلاثة أعداء رئيسيين، كارل ماركس لأنه حاول تدمير المفهوم المسيحي للمجتمع، سيغموند فرويد لأنه حاول تدمير المفهوم المسيحي للعائلة، والبرت أينشتاين لأنه حاول تدمير المفهوم المسيحي للزمان والمكان». ومن ثم لماذا ستوفّر إسرائيل العشرات، إن لم يكن المئات، من المستشارين العسكريين لأنظمة فرق الموت في أميركا الوسطى، مثل الديكتاتورية العسكرية الغواتيمالية في أوائل الثمانينيات والتي ارتكبت إبادة جماعية ضد سكان المايا الأصليين في البلاد؟

الترنّح من الإرهاب

يقدّم الباحث الفلسطيني بشارة بحبح في «إسرائيل وأميركا اللاتينية: البعد العسكري» (1987). حيث قام بحبح وهو المدير المساعد السابق لـ«معهد الشرق الأوسط» في «هارفرد»، والمحرّر الصحافي، بوضع تجارة الأسلحة بين إسرائيل وأميركا اللاتينية ضمن سياق «ضرورة لا بد منها». فوفقاً لبحبح، فقد أدّت الصناعات العسكرية المحلية الإسرائيلية بعد عام 1967 دوراً مركزياً في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث إنه بحلول عام 1984 كان نصيب الفرد من الدين الخارجي في الاقتصاد الإسرائيلي الأعلى على مستوى العالم. إذ أصبحت الصناعات العسكرية، بدعم مكثّف من الدولة، نوعاً من البديل لعمليات الاستيراد، وبشكل يزوّد البلاد بأسلحة متطوّرة، وخصوصاً خلال الأزمات والحروب (كمقاطعة الأسلحة الفرنسية خلال حرب 1967 ومرة أخرى عام 1969). والأهم من ذلك، كان تطوير قطاع التصدير يعوّض الميزان التجاري السلبي، بالإضافة إلى تراجع ميزان المدفوعات. من ثم نصل إلى نتيجة على الشكل الآتي: أصبح نصيب الفرد من صادرات الأسلحة الأعلى عالمياً بحلول عام 1985، حيث شكّلت صادرات السلاح حوالى 16 في المئة من إجمالي الصادرات. وعلاوة على ذلك، وبحلول عام 1982، وظّفت الصناعات العسكرية ما يقارب 40 في المئة من القوة العاملة الصناعية في البلاد و10 في المئة من إجمالي القوة العاملة.

شكّل هذا الواقع حاجة داخلية تمليها الضرورات الوحشية للاستعمار الاستيطاني والحروب التوسعية ضد الدول المجاورة، فشكّلت العسكرة الإسرائيلية قطاعاً من قطاع التراكم Province of Accumulation من روزا لوكسمبورغ، يعتمد بشكل رئيسي على صادرات الأسلحة. في الواقع، وبحلول السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم كان الاقتصاد الإسرائيلي بأكمله يعتمد على هذه الصادرات. وبتعبير بحبح، فإن «كل القطاعات الاقتصادية الأخرى كانت مجرّد اشتقاق من القطاع العسكري»، وهذا ما يشمل مبيعات الأسلحة للديكتاتوريات العسكرية وأنظمة فرق الموت في أميركا اللاتينية.

فلأجل دعم اقتصادها باعت إسرائيل رشاشات الأوزي لفرق الموت في غواتيمالا وطائرات Arava لرحلات الموت لسلاح الجو المكسيكي، وهذا تحديداً ما قصده بيريرا بعبارة «دبلوماسية أوزي».

من هنا، تنطلق الدراسة الموضوعية لبحبح حول اعتماد إسرائيل على صادرات الأسلحة وما ينجم عنها من عواقب اقتصادية وسياسية داخل حدودها وخارجها. وعلى وجه الخصوص، يحلّل بحبح العواقب التي تتعلّق بالحكومات والمجتمعات والأفراد خلال السبعينيات والثمانينيات في أميركا اللاتينية، والتي تعدّ أكبر سوق للسلاح الإسرائيلي وللعملاء العسكريين الذين يوسمون بشكل ملطف بأنهم «مستشارون».

يكشف الفصلان الأوّلان من الكتاب السياسة الرسمية للدولة تجاه الصناعات العسكرية وكذلك تاريخ الأبعاد الداخلية لتطور هذه الصناعة والتي تعكس في نهاية المطاف الهدف الرئيسي: تحقيق الاكتفاء الذاتي العسكري والاستقلال عن المصدّرين الأجانب لدوافع تتعلّق بالأمن القومي. ومع ذلك، وبحلول منتصف السبعينيات، تجاوز حجم الإنتاج العسكري حجم الطلب المحلي، فأدّت عمليات التصدير هذه إلى تحفيز ديناميكيات أنتجت تطوراً في القدرات الصناعية، ولكن مع الإبقاء على اقتصاد وطني مثقل بالديون بشكل مزمن، ومعتمداً على المساعدات الخارجية. وهو ما سيؤكد أن الاستقلال عن استيراد الأسلحة وتحقيق الاكتفاء الذاتي امر غير واقعي.

تصدير الأسلحة ومكافحة التمرّد

يتمثّل الجزء الأكبر من دراسة بحبح حول أميركا الجنوبية (الإكوادور والأرجنتين) وأميركا الوسطى (السلفادور ونيكاراغوا وهندوراس وكوستاريكا وغواتيمالا). ويتتبّع بحبح لماذا وكيف برزت هذه المنطقة كمشترٍ رئيسي للأسلحة الإسرائيلية، وذلك عبر البحث في عشرات الصحف والكتب السنوية الحكومية، بالإضافة إلى إجرائه ما يقارب العشرين مقابلة مع خبراء ومسؤولين حكوميين ومقاتلي حرب عصابات. وتوفر الروابط التاريخية هنا جزءاً من الإجابة، حيث يشير بحبح إلى أن جميع دول أميركا اللاتينية تقريباً كانت قد دعمت التطلعات الصهيونية بين أعوام 1947 و1947، على حد تعبير إدواردو غاليانو، فرصة لمبيعات الأسلحة الإسرائيلية المتطوّرة مثل الطائرات المقاتلة والصواريخ والزوارق الحربية.

ولكن لماذا اشترت دول أميركا اللاتينية ـ 18 دولة منها تحديداً ـ كمّيات كبيرة من الأسلحة الإسرائيلية؟ ففي منطقة تشهد تطرّفاً سياسياً باستمرار، وكذلك معارضة سياسية واسعة النطاق، وحالات من الكفاح المسلّح في الستينيات وأوائل الثمانينيات، احتاجت الأنظمة إلى الأسلحة والتقنيات الفنية والتدريب من أجل «السيطرة على السكان» ومكافحة التمرّد. بل في الواقع، وكما يجادل بحبح بشكل مطبّق، فإن هذا ما يمثّل «ميزة نسبية» لإسرائيل: فقد تم تحويل تجاربها وخبراتها الاستعمارية والاستيطانية في فلسطين إلى سلعة تعلّب وتباع كسلعة «ناجحة». هذه «الدول المنبوذة»، العسكريّة اليمينيّة، شديدة الوحشية إلى حدّ أن أمر تقديم المساعدة العسكرية لها بات محل نقاش سياسي ساخن في الولايات المتحدة وأخر السبعينيات والثمانينيات. لذا كانت هذه الأنظمة أفضل زبائن السلاح الإسرائيلي، إذ وفّرت الأسلحة والمستشارون الإسرائيليون ما لا يمكن لنظرائهم الأميركيين توفيره من دون انتهاك الحظر الرئاسي والكونغرس أو إثارة رقابة عامة. وقد قال وزير الخارجية إسحاق شامير لصحيفة «لوس أنجلوس تايمز» عام 1981: «نبيع للجميع... أي أننا لا نبيع لأعدائنا أو للكتلة السوفياتية».

مستوحاة من عمل للفنان السوري برهان كركوتلي تحيّة لزاباتا وعبد القادر الحسيني (هبة ياسين)

استوردت هذه الدول المنبوذة، التي تشمل معظم دول أميركا الوسطى والمجلس العسكري الذي حكم الأرجنتين، كمّيات ضخمة من السلاح الإسرائيلي والمستشارين العسكريين ذوي المهارات الخاصة بحلول أوائل الثمانينيات. وكما علّق كولونيل سلفادوري شارك في عمليات مكافحة التمرّد لصحافي فرنسي عام 1985: «الأميركيون لا يعرفون شيئاً، لا تنسوا أنهم خسروا في فيتنام، الإسرائيليون يعرفون». وكذلك ردّد زعيم نيكاراغوا أناتاسيو سوموزا لعملاء السلفادوري على ما يقرب من 80 في المئة من أسلحته من إسرائيل نهاية عام 1980.

«الفلسطنة» في غواتيمالا

يكشف بحبح في دراسته لغواتيمالا عن علاقة عميقة امتدّت إلى ما هو أبعد من مجرّد مبيعات أسلحة وتكنولوجيا التدريب والمراقبة لمكافحة التمرّد لتصل إلى أنماط أوسع من الحكم الاستعماري. ففي الواقع، شكّل حكم إسرائيل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة ـ وغزو لبنان 1982 ـ مصدر إلهام ونموذجاً للنخب اليمينية والحكام العسكريين هناك. فتحدثوا عن «فلسطنة» شعوب المايا في البلاد في أعقاب الإبادة الجماعية وحملة الأرض المحروقة أعوام 1981 و1983 والتي أرسلت حوالى 100 ألف للمنفى وشرّدت مليوناً داخلياً. حيث ساوى الجيش مئات القرى بالأرض، وقتل الجنود الأطفال أمام أهاليهم عبر تحطيم رؤوسهم بالحجارة. لقد أحرقوا الناس أحياء أمام أحبائهم وارتكبوا عمليات اغتصاب جماعي وهدموا مواقع المايا المقدسة. حتى كتب الصحافي جورج بلاك أن شعب المايا «بدا إلى حدّ كبير كشعب جرّد من وطنه».

لجأ المسؤولون والمخططون العسكريون في غواتيمالا، إلى الريف المدمّر خلال حملات الإبادة الجماعية وبعدها، إلى المستشارين الإسرائيليين للحصول على المشورة بشأن كيفية إعادة تنظيم المجتمعات الريفية والحياة اليومية فيها. وقد أدّى ذلك إلى «فلسطنة» المجتمعات الريفية الأصلية، وإعادة تنظيم الريف لتسهيل المراقبة الحكومية ومكافحة الإرهاب. يضاف إلى ذلك عمليات التجنيد الإجباري للقرويين في دوريات الدفاع المدني السيئة التسليح. وساعد المستشارون الإسرائيليون على الأرض في تنفيذ برامج تعاونية زراعية على غرار «الكيبوتسات» و«الموشاف» في المجتمعات الريفية المعاد تجميعها وتكتيلها. وبدلاً من كسب «القلوب والعقول»، عملت خطط التنمية الزراعية هذه، بشكل أساسي، على ترويع المجتمعات بحيث لا تتجرّأ على دعم الحالات الحالية والمستقبلية للنضال الثوري المسلح. ويشير بحبح إلى استخدام الجيش الغواتيمالي طائرة Arava في عمليات «لنقل المنتجات الزراعية من المناطق النائية إلى الأسواق بسبب سوء الطرق» وكذلك عمليات قصف قرى السكان الأصليين.

«دبلوماسية أوزي» وعواقبها

يختتم بحبح دراسته عبر فحص «العلاقة المعقّدة» التي نشأت بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وخاصة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات. فمع فشل الهدف الأوّلي المتمثّل في تحقيق الاكتفاء الذاتي العسكري من خلال إنشاء مجمع صناعي محلي، تعمّقت الحاجة الإسرائيلية إلى التكنولوجيا العسكرية الأميركية المتطوّرة وكذلك حجم المساعدات المادية، رغم توسّع مبيعات صناعاتها العسكرية على الصعيد الدولي. ففي مناسبات عدة، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد بيع طائرات حربية إسرائيلية (التي تستخدم التكنولوجيا الأميركية) لدول أميركا اللاتينية لأنها تتعارض مع المصالح الجيوسياسية للولايات المتحدة في تلك المنطقة. وجسّد اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على المساعدات الأميركية حالة أقرب «للمدمن، فكلما زادت الجرعة التي يتعاطاها زادت الحاجة للعلاج بشكل أكبر». ومن هنا، تنعكس حالة التبعيّة هذه على العلاقة السياسية بين البلدين. يرى بحبح أن دخول إسرائيل إلى سوق أميركا اللاتينية على نطاق واسع لم يكن لولا حظر الولايات المتحدة لمبيعات الأسلحة للأنظمة القمعية اللاتينية في ظل ما يسمّى بالسياسة الخارجية المتمحورة حول حقوق الإنسان لإدارة كارتر، ولتصبح هذه العلاقة الأشبه بعلاقة تاجير الأرحام surrogacy أكثر وضوحاً مع نهاية عهده. كما حصل مع حملة التسليح الخفيّة للكونترا والتي شنّت ثورة مضادة دموية في نيكاراغوا، حيث طلب الأميركيون من الإسرائيليين التصرّف كنوع من الوكيل مع «البلدان التي شعرت واشنطن بعدم الارتياح في التعامل معها بشكل مباشر». وكما صرّح كبير المنتقين الاقتصاديين في حكومة مناحيم بيغن (1977-1983) حول هذا الدور الإسرائيلي «دعونا نقوم بذلك!». وإن لم تؤدّ سياسة «تاجر الأرحام» هذه دوراً مهيمناً داخل الحكومة الإسرائيلية إبّان الثمانينيات، إلا أنها أخضعت الدولة لضغط كبير من إدارة رونالد ريغان. حيث إن عدم اتباع الإملاءات الصادرة من واشنطن قد يؤدي إلى منع مبيعات الأسلحة الإسرائيلية، ما سيسبّب اضطرابات اقتصادية محلية. فعلى حد تعبير يوحنا رماتي، الرئيس السابق للجنة العلاقة الدولية في الكنيست أوائل الثمانينيات: «إذا تمكّنا من مساعدة الدول التي من غير الملائم للولايات المتحدة مساعدتها فستكون التبعات السيئة علينا أكثر من تلك على الولايات المتحدة».

ماذا استفادت إسرائيل أيضاً من هذه العلاقة مع دول مختلفة من أميركا اللاتينية؟ إلى جانب مبيعات الأسلحة والحصول على العملاء الأجنبية، أدّت علاقة دعم الأنظمة الوحشية إلى إنهاء سياسة ودبلوماسية النيات الحسنة والتي كانت سائدة في أميركا اللاتينية خلال الأربعينيات. وكذلك كلّفت هذه السياسة الربحية لإسرائيل دعمها في الأمم المتحدة حيث انتقد العديد من ممثلي أميركا اللاتينية مراراً وتكراراً معاملتها للفلسطينيين في الأراضي المحتلة وكذلك غزو لبنان عام 1982. فعلى الأرض، كانت كلفة مبيعات الأسلحة وسمعتها كوكيل أميركي (تعاطف شرائح كبيرة ليس فقط من الرأي التقدّمي في أميركا اللاتينية، ولكن أيضاً من السكان المحلّيين بشكل عام)، فتماماً كما في حال حفّاري القبور في بلدة شيشكاستينانغو فقد عرف الناس مصدر الأسلحة التي كانت تقتلهم.

الحدود الفلسطينية ــ المكسيكية

يختتم بحبح كتابه بالتنبؤ باستمرارية سياسة تصدير الأسلحة في إسرائيل، على الرغم من عواقبها السيئة على الإسرائيليين. وهذا ما أثبت الواقع صوابيته، فلا غنى عن دراسة بحبح لفهم المنطق الذي يقود صناعة الأسلحة التي استمرّت بالتوسع منذ الثمانينيات. فلم يقتصر الأمر على تعميق الاعتماد على المساعدات الأميركية، بل أصبح نصيب الفرد في إسرائيل من صادرات الأسلحة الأكبر في العالم. علاوة على ذلك، أدّت عقود من القهر الاستعماري للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، والوحشية اليومية التي تنطوي عليها هذه العملية، إلى تصدير أسلحة إسرائيلية عليها طلب متزايد كالتكنولوجيا والبنى التحتية المتعلقة بعمليات مراقبة الحدود.

فمن كشمير التي تحتلّها الهند إلى الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، تتبع إسرائيل نموذجها الحدودي الاستيطاني من الجدران والطائرات بدون طيار وتكنولوجيا المراقبة، والتي تقتل المهاجرين في الصحارى الحدودية القاحلة وتشوّه أجساد الشعوب الرازحة تحت الاحتلال. في مؤتمر ومعرض حول تكنولوجيا الحدود عام 2012، قال العميد في جيش الدفاع الإسرائيلي روي الكابتس للجمهور: «لقد تعلّمنا الكثير من غزة، إنه مختبر رائع». وقد دفع التشابه بين الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك مع نظيراتها في غزة والضفة الغربية الصحافي جيمي جونسون إلى تسميتها بحدود «فلسطين ـ المكسيك».

ساهمت صناعة الأسلحة الإسرائيلية عبر تصدير أنظمة «فرق الموت» في خلق الظروف التي دفعت عشرات الآلاف من اللاجئين من أميركا الوسطى إلى الفرار من أوطانهم في السنوات الخمس عشرة الماضية. لقد فزوا من عواقب «دبلوماسية أوزي» وذلك فقط ليواجهوا الحدود بين فلسطين والمكسيك، وهو الموقع الذي يلتقي فيه ماضيهم وحاضرهم.

ساهمت صناعة الأسلحة الإسرائيلية عبر تصدير أنظمة «فرق الموت» في خلق الظروف التي دفعت عشرات الآلاف من اللاجئين من أميركا الوسطى إلى الفرار من أوطانهم في السنوات الـ 15 الماضية

* مؤرّخ عن المكسيك وأميركا اللاتينية في جامعة ولاية أريزونا. وهو مؤلّف كتاب «Specters of Revolution: Peasant Guerrillas in the Cold War Mexican Countryside» (Oxford University Press 2014).

الحدث

«ضرْب النار» في الضفة متواصل

النقب تنتفض في وجه العدوّ: لا بديل من أرضنا

بينما تُجدّد موجة المقاومة الحالية في الضفة الغربية المحتلّة نفسها عبر عمليات «ضرب نار» متواصلة ضدّ جيش العدو ومستوطنيه، انضمّت النقب، خلال اليومين الماضيين، إلى مسلسل المفاجآت. بعد فترة سكون طويلة، ظنّ خلالها العدوان بإمكانه في كلّ مرّة إجبار الأهالي على إخلاء قراهم، لتأتي الأحداث الأخيرة وتُعيد إحياء كابوس «هبّة أيار» في ذهنه

النقب ـ الأخبار

تتفنّن المؤسسة الإسرائيلية، بأذرعها المختلفة، في التضييق على أهالي النقب المحتلّ عام 48، وسرقة أراضيهم بأساليب قديمة - جديدة، لكنّها فوجئت، في اليومين الماضيَين، بهبّة شعبية عارمة في منطقتَي عرب الأطرش وسعوة، في مشاهد أعادت إلى الذاكرة انتفاضة فلسطينيّي الـ48، خلال معركة «سيف القدس» في أيار الماضي. أمّا في الضفة الغربية المحتلّة، فتتواصل عمليات إطلاق النار والمواجهات ضدّ قوات جيش العدو والمستوطنين، وتتواصل معها ارتقاء الشهداء، الذين كان آخرهم المسنّ عمر أسعد، قرب رام الله.

«تحريش أراضي النقب»، هو اعتداء إسرائيلي استيطاني مغلّف بطريقة ملتوية وبذرائع واهية، يشرف عليه ما يسمّى بـ«الصندوق القومي اليهودي»، المعروف اختصاراً بالعبرية باسم «الكيرن كييمت». وتبدأ العملية بتجريف أراضي الفلسطينيين في بئر السبع والنقب، ثمّ حراثة الأراضي وتشجيرها وتحويلها إلى أحراش كمقدّمة للاستيلاء عليها، ثمّ تضفي «سلطة الآثار والحدائق» الإسرائيلية صبغة قانونية عليها، عبر الزعم بأن هذه الأراضي هي مناطق خضراء تعود للدولة، ويُمنع الاقتراب منها أو السكن فيها أو إجراء أيّ تعديلات فلسطينية عليها. ويرى نشطاء في النقب المحتلّ أن الهدف من تلك السرقة يتمثّل في منْع تمدّد القرى الفلسطينية، والتضييق على أهلها لإجبارهم على الهجرة مجدّداً إلى مناطق أخرى، علماً أن العدو انتهج، منذ ما بعد نكبة 48، أسلوب «التحريش» في القرى المُهجَّرة لطمس المعالم والآثار الفلسطينية.

خاض الفلسطينيون مواجهات عنيفة في منطقتَي عرب الأطرش وسعوة على مدار يومَين، للتصدّي لتجريف أراضيهم بحراسة شرطة العدو الإسرائيلي. وتخلّل المواجهاتِ إلقاءُ حجارة وعراك بالأيدي، بينما أسفرت، وفق حصيلة وصلت «الأخبار»، عن اعتقال جيش الاحتلال 30 فلسطينياً على الأقلّ، وإصابة 8 من عناصر الشرطة الإسرائيلية، إضافة إلى إحراق مركبة إسرائيلية. وتظاهَر عشرات الفلسطينيين في النقب، فيما أعاق بعضهم عمل مراسل «القناة 14» العبرية، من خلال تشكيل حائط بشري أمام الكاميرا، ومحاولة طرد المراسل. وأعادت هذه التطوّرات إلى الأذهان مشاهد الانتفاضة الشعبية خلال معركة «سيف القدس»، وهو ما ذهب إليه الصحافي الإسرائيلي، اليؤور ليفي، الذي عبّر عن قلقه من تصاعد مواجهات النقب، وتأجّج الوضع، كما حدث في الرملة واللد في أيار الماضي.

«تحريش أراضي النقب»، هو اعتداء إسرائيلي استيطاني مغلّف بطريقة ملتوية وبذرائع واهية (أ ف ب)

> خاض الفلسطينيون مواجهات عنيفة في منطقتَي عرب الأطرش وسعوة على مدار يومين

وتشكّل الهبّة الجماهيرية الجارية في النقب، محطّة جديدة وعلامة فارقة في تاريخ المنطقة، كونها تُعدّ الأولى من نوعها منذ سنوات طويلة؛ إذ ساد الصمت طيلة الفترة الماضية على عمليات تجريف أراضي الفلسطينيين والقرى المسلوبة الاعتراف هناك، واكتفى الأهالي بالتوجّه إلى المحاكم الإسرائيلية، في محاولة لوقْف أعمال سرقة الأراضي أو تجميدها على الأقلّ. ولذلك، مثّلت المواجهات الحالية مفاجأة لدى منظومة العدو. أمّا في الضفة الغربية، فقد تواصلت عمليات المقاومة أخيراً، وزاوحت بين مدّ وجزر، لكنّ الهدوء التامّ لم يتحقّق. ونفّذ مقاومون، خلال اليومَين الماضيَين، 4 عمليات إطلاق نار ضدّ جيش الاحتلال في منطقة جنين، واحدة تجاه دورية للعدو قرب الجدار الفاصل في قرية العرقة، وثانية في منطقة باب الخانق قرب بلدة قباطية، وثالثة خلال اقتحام العدو بلدة جبع، ورابعة صوب حاجز الجلمة، فيما ألقى شبّان عبوة محلية الصنع تجاه حاجز «دوتان». وارتقى، قرب رام الله، الشهيد المسنّ عمر أسعد بطريقة وحشية، بعد أن احتجزه جيش الاحتلال في قرية جلجليا لساعات، وقيّده في بناية قيد الإنشاء، ثمّ تركه بعد أن ضربه بوحشية، ليعثر عليه الفلسطينيون شهيداً.

وينذر المشهد في الضفة باستمرار عمليات إطلاق النار، خاصة خلال اقتحامات جيش العدو الليلية، وهذا ما أثبتته الأشهر الماضية، في ظلّ اتّساع ظاهرة «المطلوبين» لدولة الاحتلال، والذين يرفضون تسليم أنفسهم.

تقرير

من ثاني أكبر مصدّر إلى مستورِد

سوريا تخسر «الذهب الأبيض»

كانت سوريا، قبيل اندلاع الحرب المستمرّة منذ أكثر من 10 سنوات، واحدة من أهمّ بلدان العالم في مجال إنتاج القطن. لكنّ هذا الإنتاج تراجع إلى مستويات قياسية بسبب ظروف الحرب. إلى درجة أن البلاد باتت تعتمد على الاستيراد لتعويض النقص الحاصل في الأسواق. ومع ذلك، لا تنعدم المحاولات الحكومية لإعادة إحياء هذه الزراعة في المناطق التي استعادها الجيش، وخاصة في حلب وريفي الرقّة ودير الزور

أيهم مرعي

طوال سنوات ما قبل الحرب، أولت الحكومة السورية اهتماماً كبيراً لقطاع إنتاج القطن، إلى درجة أنها خصّصت له مهرجاناً سنوياً بعنوان «مهرجان الذهب الأبيض»، الذي لا يزال معمولاً به حتى اليوم، على رغم تداعيات الحرب وتراجُع الإنتاج إلى مستويات قياسية. ويعود هذا الاهتمام إلى كوْن إنتاج القطن العضوي الذي لا يحتاج إلى سماد كيميائي، مجالاً حيوياً، استطاعت من خلاله البلاد الوصول إلى المرتبة الثانية عالمياً - بعد الهند - في الإنتاج، فضلاً عن تحقيق الاكتفاء الذاتي لمعامل الخيط والصناعات النسيجية المحلية، ما أدّى إلى تصدير الملبوسات السورية والمنسوجات إلى دول عديدة في العالم، ومنها ما هو عالي الجودة والطلب عليه عالمي. كما أن القطن السوري كان يشكّل نحو 30% من مجمل الصادرات الزراعية للبلاد، بالإضافة إلى أن عليه تعتمد الصناعات النسيجية، التي تُعدّ بدورها من ركائز الاقتصاد، ما منحه أهمية استراتيجية. وأنتجت سوريا، في عام 2011، أكثر من مليون طنّ من القطن، إلّا أن هذا الإنتاج تراجع بشكل ملحوظ، ليصل إلى 100 ألف طن في عام 2015، وأقلّ من 20 ألف طن في عام 2021، بنسبة تراجُع تجاوزت الـ90%؛ مع تقهْقُر المساحات المزروعة من 250 ألف هكتار، إلى أقلّ من 35 ألف هكتار، خلال سنوات الحرب. وضَعُف انخفاض منسوب نهر الفرات، وارتفاع ساعات التقنين الكهربائي، وشحّ المحروقات، تفاؤل الحكومة بتعافٍ تدريجيّ لهذه الزراعة، بعد استعادة الجيش السوري السيطرة على مساحات واسعة من أرياف دير الزور والرقة وحلب المُنتجة للقطن. ويضاف إلى العوامل المذكورة، منْع «الإدارة الذاتية» الكردية المزارعين في مناطق سيطرتها من بيع محصولهم السنوي إلى المراكز الحكومية. وتسبّبت تلك الظروف بعزوف السوريين عن زراعة القطن، والتوجّه إلى الزراعات العطرية وزراعة الخُضر والسمسم والذرة الصفراء، الأقلّ تكلفة، والأقلّ حاجة إلى المياه. وكلّ ذلك، بحثاً عن أرباح توفّر لهم دخلاً اقتصادياً أكبر، في ظلّ تدهور الأوضاع المعيشية.

ويبيّن مدير زراعة حلب، رضوان حرصوني، في حديثه إلى «الأخبار»، أنه «ما قبل الحرب، كانت حلب تزرع أكثر من 24 ألف هكتار، وهو ما جعلها تحتلّ المرتبة الأولى في الإنتاج»، مضيفاً أن «الخطّة الزراعية في المحافظة للموسم الفائت، كانت تهدف إلى زراعة نحو 1500 هكتار، لكن فعلياً لم تتمّ زراعة سوى 370 هكتاراً». ويعيد حرصوني عزوف السوريين عن زراعة القطن، إلى «عدم وجود العمالة الكافية، وازدهار زراعة الذرة الصفراء والسمسم». من جهته، يعزو رئيس «الاتحاد العام للفلاحين السوريين»، أحمد صالح إبراهيم، هذا التراجع إلى أن «الفلّاح ينظر في الإنتاج إلى المحصول الأقلّ كلفة، والذي يعطيه ربحاً مادياً أكبر، في ظلّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد، ما رجّح كفة العديد من المحاصيل على محصول القطن»، موضحاً، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «محصول القطن محصول شره للمياه، وعدم توفّر الريّ الحكومي، واعتماد الفلاحين في إنتاجهم في الغالب على الآبار، أدّيا إلى ارتفاع تكاليف إنتاج المحصول بشكل كبير، وتراجع إنتاجه». وأسهمت جودة القطن السوري في افتتاح مئات معامل الألبسة داخل سوريا، وخصوصاً في حلب، طوال سنوات. ومع تراجُع المحصول المحلي، اضطرّت هذه المصانع للتوجّه نحو الاستيراد لتعويض النقص الحاصل في الأسواق، ما أدى إلى استنزاف العملات الأجنبية، التي تذهب لمصلحة أصحابها من دمار وسرقة ونهب خلال سنوات الحرب، ليواجه الصناعيون فيها صعوبات في توفير المواد الأولية للإنتاج، وأهمّها القطن والخيط. وفي هذا الإطار، يلفت الصناعي في «غرفة صناعة حلب»، مصطفى كوّاية، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «هناك شحّاً كبيراً في توافر القطن والخيط، والاعتماد حالياً على الاستيراد، لكون الكميات التي يتمّ الحصول عليها من الجهات الحكومية محدودة وضئيلة»، مشيراً إلى أنهم «يحصلون على القطن وخيط الكوماكت، عبر الاستيراد من دول آسيوية كالهند وباكستان وأوزبكستان». ويتابع كوّاية أنه «قبل الحرب، كان هناك اكتفاء وتصدير للمنتج، ولم يكن هناك استيراد للقطن أو الخيط مطلقاً»، ولكن اليوم، «هناك فارق كبير، لذلك لا توجد أيّ حلول سوى الاستيراد، في ظلّ إغلاق غالبية معامل الخيط في حلب لأبوابها، وهو ما يرفع من تكاليف الإنتاج، ويرفع الأسعار».

> يعزف المزارعون عن زراعة القطن، ويتوجهون الى زراعات اخرى، اقلّ تكلفة، واقل حاجة إلى المياه

وتبذل الحكومة السورية جهوداً لإعادة إحياء زراعة القطن في المناطق التي استعادها الجيش، وخاصة في حلب وريفي الرقّة ودير الزور، من خلال إعادة إصلاح شبكات الريّ الحكومية، والعمل على توفير تقنيات ريّ حديثة، كما تعمل على خلْق محفّزات للعودة إلى هذه الزراعة، من خلال رفع تسعيرة الشراء لأكثر من مرّة في الموسم الواحد، إلّا أن عدم استقرار سعر الصرف، وعدم التوازن في التكاليف بين المزارعين الذين يعتمدون على الريّ الحكومي، والآخرين الذين يعتمدون على مياه الآبار السطحية والجوفية، جعلا من هامش الربح محدوداً. وعن هذه الجهود الحكومية، يقول رئيس «الاتحاد العام للفلاحين السوريين»، أحمد صالح إبراهيم، إن «الاتّحاد ينظر إلى موضوع تدني إنتاج القطن بصورة شمولية، على أساس أن هناك خطّة زراعية يجب أن تُطبّق»، معلناً أن «التركيز في الأعوام القادمة سيكون على زراعة محصول القطن في الأماكن التي يعمل فيها الريّ الحكومي، مع الحفاظ على المياه الجوفية، ودعم مشاريع الريّ الحديث بالتنقيط أو الرذاذ؛ بهدف التقليل من استهلاك المياه الجوفية والحفاظ عليها». ويضيف إبراهيم أن «الحكومة تعمل على تشجيع الفلاحين على العودة إلى زراعة القطن من خلال إصدار تسعيرتَين، واحدة مبدئية قبل الزراعة، وأخرى نهائية تكون في موسم القطاف».

ضعفت عوامل كثيرة تفاؤل الحكومة بتعافٍ تدريجي لزراعة القطن (أ ف ب)

الجزائر تستبق ذكرى الحراك: حملة تضييق ضدّ المعارضين

على رغم تكريس الدستور الجديد الحقّ في الممارسة السياسية بشكل كامل، تصاعدت في الآونة الأخيرة حملات التضييق والملاحقة القضائية ضدّ أحزاب المعارضة والنشطاء في الجزائر، وهو ما أثار موجة انتقادات واسعة للسلطة، التي يبدو أنها تستبق الذكرى الثالثة للحراك الشعبي، بإجراءات احترازية، خصوصاً في ظلّ انتقال الحراك إلى المؤسسات

الجزائر ـ محمد العيد

تزايدت الانتقادات التي تُواجهها السلطة في الجزائر، على خلفية معالجتها لسلسلة من القضايا المرتبطة بملفّ الحقوق والحرّيات، ومع بداية السنة الجارية، لوحظ، بحسب «الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان»، ارتفاع عدد الاعتقالات التي تطاول النشطاء السياسيين، وذلك لأسباب تتعلّق بمنشوراتهم المعارضة على مواقع التواصل الاجتماعي. وتقول «لجنة الدفاع عن المعتقلين»، وهي هيئة رصد محلية، إن ثمّة حوالى 250 معتقل رأي حالياً في السجون، يواجه أغلبهم تهم «المساس بالوحدة الوطنية والدعوة للتجمهر غير المصرّح وإهانة هيئة نظامية»، وغير ذلك من التهم ذات البُعد السياسي.

ومثّلت محاكمة فتحي غراس، منسّق «الحركة الديموقراطية الاجتماعية»، وسليل «الحزب الشيوعي» في الجزائر، ذروة القلق على الوضع الحقوقي بالنسبة إلى ساسة المعارضة الجزائرية، بعد أن حُكم عليه بالسجن النافذ لمدّة سنتين، في وقائع تتّصل بتصريحاته المُهاجمة بشدّة لسياسة السلطة الحالية، وواجه غراس عدّة تُهم منها «نشر منشورات من شأنها المساس بالوحدة الوطنية والإضرار بالنظام العام»، و«إهانة هيئة نظامية»، و«إهانة رئيس الجمهورية». وعلى رغم استماتة محاميه في الدفاع عن براءته وإظهار أنه مسؤول حزب معتمد في الساحة وكان يعبّر عن مواقفه، إلّا أنه لم ينجُ من حُكم ثقيل، يُعدّ سابقة في حقّ مسؤول حزب، منذ إقرار التعدّدية الحزبية في البلاد في تسعينيات القرن الماضي. لكنّ غراس، سيكون بإمكانه الدفاع من جديد عن براءته أمام محكمة الاستئناف، والتي عادة ما تكون أحكامها مُخفّفة مقارنة بالمحاكم الابتدائية.

وفضلاً عن قضية غراس، أثار الإنذار الذي وجّهته وزارة الداخلية إلى «حزب التجمّع من أجل الثقافة والديموقراطية» الكثير من الجدل. ويعود سبب احتجاج الوزارة إلى كون هذا الحزب احتضن اجتماعاً لأحزاب ومنظّمات حقوقية قصْد تشكيل جبهة «ضدّ القمع»، وهو لقاء لا يدخل بحسبها في اختصاصات الحزب السياسي، بموجب قانون الأحزاب المُنظِّم للعملية السياسية.

أصدرت منظّمات حقوقية وشخصيات ومحامون عريضة تطالب بالإنهاء الفوري للاعتقالات (من الويب)

لكنّ الحزب انتفض ضدّ ذلك القرار، واعتبر أن وزارة الداخلية تريد منعه من ممارسة السياسة. وليست هذه المرة الأولى التي تدخل فيها وزارة الداخلية في مواجهة مع التجمّع المحسوب على المعارضة الراديكالية؛ فقد وجّهت إليه عدّة إنذارات في السابق، خاصة في فترة الحراك الشعبي، حيث اتُّهم باستعمال أحد مقرّاته لإيواء المتظاهرين. كما يواجه رئيسه متاعب قضائية، بعدما تمّ نزْع الحصانة البرلمانية عنه في السابق لملاحقته. وعلى الرغم من أن قضيّته تُعدّ قضية حقّ عام وليست سياسية، إلّا أن سياق الملاحقة جعل حزبه يعتقد أنها تدخُل في إطار التضييق على التجمّع، بسبب مواقفه السياسية. وفي الأشهر الأخيرة، دخلت وزارة الداخلية في نزاعات قضائية مع عدّة أحزاب وجمعيات، حيث حُكم القضاء بحلّ جمعية «راج» المعروفة بانخراطها في الحراك الشعبي، فيما يواجه «حزب الاتحاد من أجل الرقيّ والتغيير»، الذي تقوده المعارضة زبيدة عسول، احتمالات الحلّ، في انتظار فصْل مجلس الدولة، وهو أعلى محكمة إدارية، في القرار. وسبق لوزارة الداخلية أن وجّهت إنذاراً شديد اللهجة إلى رئيسة الحزب، واتّهمتها بالخروج عن دورها والقيام بنشاطات غير مرخّصة. وينسحب الحال نفسه على «حزب العمال الاشتراكي» المحسوب على أقصى اليسار، والمنخرط في «تكتل البديل الديموقراطي» الذي رفض المشاركة في كلّ الانتخابات التي نظّمتها السلطة منذ رئاسيات 2019.

> استنفاف ملاحقة بعض النشطاء يمكن ربطه مع اقتراب الذكرى الثالثة للحراك الشعبي

وفي ظلّ هذا المشهد، أصدرت منظّمات حقوقية وشخصيات ومحامون، عريضة تُطالب بالإنهاء الفوري للاعتقالات والملاحقات والإجراءات الإدارية ضدّ الفاعلين السياسيين والناشطين في المجتمع المدني والنقابيين ومنظّماتهم، وإلغاء القوانين المعادية للحريات، وضمان الحق في التنظيم، والإفراج من دون تأخير عن جميع سجناء الرأي، وإلغاء جميع الإجراءات القضائية الجارية ضدّ المنظّمات التي تنشط في الحياة العامة. كما راسل الناشط السياسي، كريم طابو، الأمين العام للأمم المتحدة، مطالباً إيّاه بالتدخّل للإفراج عن المعتقلين. وقال طابو، وهو معتقل سابق، في رسالته، إن الجزائر «صادقت ووقّعت على جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلّقة بحماية الحقوق والحرّيات لتلميع صورتها في الخارج، لكنها لا تحترمها ولا تُطبّقها في الداخل»، بحسبه. ولا تتوقّف المنظّمات غير الحكومية الدولية، بدورها، عن انتقاد الوضع في الجزائر، حيث تدعو «منظّمة العفو الدولية»، في كلّ مرّة، إلى الإفراج عن المعتقلين، بينما تُصنّف منظّمات أخرى، مثل «فريدوم هاوس»، الجزائر، كبلد «غير حرّ» وفق المعايير التي تضعها.

وفي التحليل العام لما يجري، تشير بعض القراءات، إلى أن استئناف ملاحقة بعض النشطاء، يمكن ربطه باقتراب الذكرى الثالثة للحراك الشعبي الذي انطلق في 22 شباط 2019، وانتهى بالإطاحة بحُكم الرئيس الراحل، عبد العزيز بوتفليقة. وتبدو السلطات عازمة على عدم السماح بظهور مسيرات جديدة في العاصمة، خصوصاً أنه بالنسبة إلى الرئيس عبد المجيد تبون، فإن الحراك اليوم انتقل إلى المؤسّسات، والمطالبون بالتغيير بات بإمكانهم دخول المجالس المنتخَبة وفرض أنفسهم هناك. وكانت السلطات، منتصف العام الماضي، قد أنهت المسيرات الشعبية، واعتبرت أنها أصبحت تُردّد شعارات متطرّفة، وضخّت لسيطرة منظّمات ناشطة في الخارج تمّ تصنيفها لاحقاً على أنها منظّمات إرهابية. ونادراً ما تردّ السلطات الجزائرية، بشكل مباشر، على الانتقادات التي تطاولها، وتُفضّل على ذلك الحديث عن إيجابيات الدستور الجديد؛ فقد ذكر تبون، عدّة مرّات، في لقاءاته التلفزيونية، أن هناك تقدّماً على صعيد الممارسة السياسية، من خلال اعتماد النظام التصريحي في تشكيل الأحزاب، وتمكين المعارضة من الحصول على منصب الوزير الأول، في حال تمكّنت من الحصول على الأغلبية البرلمانية. وعلى الصعيد الحقوقي، يرفض «المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، وهو هيئة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية، الانتقادات المُوجّهة إلى الجزائر ويعتبرها غير مؤسسة. وسبق لرئيسه بوزيد لزهاري، الذي غادر منصبه قبل أيام، أن طالب المنظّمات المُدافعة عن حقوق الإنسان بتقديم الأدلّة على ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان للمجلس، على أن تكون موثّقة وبأدلّة متماسكة حول وقوع هذه الجرائم. في المقابل، أثنى لزهاري، على سياسة تبون في مجال حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن الرئيس أقرّ إجراءات عفو في حقّ أزيد من 15 ألف سجين منذ وصوله إلى الحُكم بينهم سجناء رأي، وهو ما لا تنظر إليه، بحسبه، المنظّمات التي تهاجم الجزائر.

قضية

يشهد قطاع إنتاج الطاقة ونقلها تحوّلات كبرى على مستوى العالم. تُنبئ بعقْد مضطرب وفوضوي، سيضع لَبِنات جغرافيا سياسية جديدة، وفق ما يتوقّعه الخبراء. ولعلّ أكثر ما يبرز في هذا السياق، هو المقارعة الاميركية المستمرّة للغاز الروسي، والتي تدفع بواشنطن إلى تعظيم دور الغاز المُسال، وتعزيز الاعتماد على النقل البحري، أملاً في ما تُسمّيه الولايات المتحدة «تحرير أوروبا من الابتزاز الروسي»، والذي لا يزال مستعصياً إلى اليوم

عقْد الحروب الطاقوية
غاز النّاقلات بمواجهة الأنابيب

فيصل عادل

سيكون العقْد المقبل «فوضوياً» في مجال الطاقة. هذا ما يراه جيسون بوردوف، مساعد الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما ومدير الطاقة في إدارته، وميجان ل. أوسوليفان، المساعدة الخاصة بالرئيس الأميركي الأسبق جورج دبليو بوش ونائبة مستشار الأمن القومي، في مقالهما الذي سيُنشر الشهر المقبل في مجلة «فورين أفيرز» بعنوان «الاضطرابات الخضراء... الجغرافيا السياسية الجديدة للطاقة». فالوضع العالمي الحالي يُشبه فترة انتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث ساد مبدأ: «مَن يملك الطاقة يملك النصر»، والذي يبدو أنه سيَحكم التشكيل الجيوسياسي المستقبلي لعالم يعيش توتراً سببه تسرّب موازين القوى نحو الشرق. التبنّي العالمي للابتعاد عن النفط والغاز - لأسباب بيئية - لصالح الطاقة النظيفة مثل الهيدروجين الأخضر والأزرق والأمونيا وغيرها، والضغط على الشركات العاملة في القطاع لتقليل استثماراتها، سيُعيدان تشكيل العالم بالقدْر نفسه من الدراماتيكية، فيما سيكون الخاسر الأكبر في ذلك، الدول التي تعتمد بشكل رئيس على النفط والغاز في اقتصادها، كما هو الحال مع روسيا. لكن من أجل الوصول إلى مرحلة الانتقال نحو طاقة نظيفة متجدّدة، وتقليل الاعتماد على كبار موزّدي الطاقة الأحفورية عام 2050، سيتحتّم على العالم زيادة طلبه على الغاز، الأقلّ تلويثاً.

مستقبل نقل الطاقة

يتوقّع تقرير نشرته مؤسّسة «مورغان ستانلي» للأبحاث الاستثمارية، الشهر الماضي، أن يصبح الغاز الطبيعي المسال أسرع المحروقات نموّاً خلال العقد المقبل، وأن يرتفع الطلب عليه إلى 50 في المئة بحلول عام 2030. ويلفت التقرير إلى أنه من أجل تلبية الطلب على هذه المادّة، سيتطلّب الأمر بالإضافة إلى 200 مليار دولار من المشاريع الجارية، نحو 65 مليار دولار إضافية من المشاريع الجديدة. وهو ما أكّده أيضاً تقرير منتدى الدول المُصدِّرة للغاز لعام 2021، والذي رجّح ارتفاع الكمّية الجديدة من الغاز الطبيعي المسال المصدَّر إلى 18 مليون طن سنوياً، بفضل مشروعات في إندونيسيا وموزمبيق وماليزيا وروسيا والولايات المتحدة والشرق الأوسط.

العام الماضي، بدأت دول وشركات اعتماد سياسات جديدة بخصوص وسائل انتقال الطاقة، في علامة فارقة على إعادة تشكيل نظام الطاقة، بما قد يصاحبه من تغييرات جيوسياسية. إذ ترى بعض الدول المستهلكة للغاز صعوبة الاعتماد التامّ على الأنابيب لتوصيله، لاعتبارات ثلاثة: الأوّل، «الأمن الوطني» كما في حالة الغاز الروسي لأوروبا؛ الثاني، عدم ضمان استمرار الإمداد لارتباط الأنبوب باستقرار جيوسياسي كما في الحالة الجزائرية - المغربية وتأثير الخلافات على إمداد أوروبا بالغاز الجزائري؛ والثالث، توفير الحماية لخطوط الغاز الممتدّة لمئات الأميال، خصوصاً في ظلّ تهديدات حقيقية، سواءً على الخطوط البرية أو البحرية.

وعليه، بدأت الشركات العملاقة العاملة في قطاع إنتاج ونقل الغاز، مضاعفة استثماراتها في مجال البحث والتنقيب عن الغاز، وزيادة أساطيلها البحرية من سفن الحفر (Drilling Ships)، وسفن الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة (FPSO)، وسفن الغاز الطبيعي المسال العائمة (FLNG)، وسفن وحدات تخزين وإعادة تحويل الغاز العائمة (FSRU)، ذوات التكلفة الرخيصة والمرنة بالمقارنة مع منشآت التنقيب والتسييل والنقل الثابتة. ومع نهاية عام 2019، كانت قد أُضيفت 42 ناقلة جديدة عالمياً إلى 541 سفينة نشطة في ذلك التوقيت، ليُواكب عدد الدول المستهلكة حديثاً للغاز المسال، والذي ارتفع إلى 48 دولة. وأظهرت دولة قطر جدّيتها في الاستحواذ على حصّة كبيرة من سوق الغاز ونقله؛ ففي منتصف عام 2020، وفي ظلّ وباء «كورونا» واستمرار التغيّر المناخي - القضيّتَين اللتَين أثّرتا على مستوى الطلب على الطاقة -، أعلنت الدوحة استراتيجيّتها المستقبلية في مجال الغاز، بإضافة 120 ناقلة بحرية على مدى 10 سنوات، لتنضمّ إلى أسطولها الحالي المكوّن من 74 ناقلة، والذي يُعدّ الأضخم في العالم، إلى جانب توسيع الإنتاج في حقل الشمال.

المقارعة الأميركية لروسيا

إعلان قطر مضاعفة ناقلاتها البحرية، في ذلك التوقيت بالذات، المتزامن مع ارتفاع اكتشافات الغاز الحديثة في البحر المتوسّط وفي الأميركيّتَين وأفريقيا، يتماشى مع توجّه تقوده الولايات المتحدة، بعد فشل مشاريع عدّة لمدّ أنابيب الغاز إلى أوروبا وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي. في كتابها «الجغرافيا السياسية الجديدة للغاز الطبيعي» (2017)، تُذكّر الكاتبة أغنيا غريغاس ببداية المحاولات الأميركية لتوفير بدائل من الغاز الروسي؛ من مشروع خطّ الغاز المعروف بـ«نابوكو» عام 2002، وتوسّط واشنطن محاولات لنقل غاز قطري عبر سوريا، وصولاً إلى المشروع الموؤود المعروف باسم «إيست-ميد» بين إسرائيل وقبرص واليونان باستثمارات إماراتية، إلّا أن تلك المحاولات كافة انتهت قبل أن تبدأ؛ لعدّة أسباب، أهمّها استحالة توافر التأمين الكافي لتلك الخطوط الطويلة، سواءً برّاً أو بحراً، ناهيك عن محدودية الجدوى الاستثمارية للمشاريع، وغياب الضمانات ببقاء الإمدادات متواصلة حتى في ظلّ التغيّرات الجيوسياسية، وهو ما جعل دولاً من مثل تركمانستان وأوزباكستان وكازاخستان تُحجم عن تبنّي مشروع «نابوكو»، وإيطاليا عن تبنّي مشروع «إيست-ميد»، خصوصاً مع تواجد الروس عسكرياً في سوريا.

من هنا، وجد الأميركيون وحلفاؤهم والشركات الاستثمارية ضالّتهم في تعظيم دور الغاز المسال كبديل من الغاز الروسي، بالتزامن مع اكتشافات عديدة وزيادة مهولة في إنتاج النفط والغاز الصخري، حوّلت الولايات المتحدة إلى واحد من كبار المصدّرين للغاز المسال في 2017، قبل أن ترتفع صادراتها بنحو 58 في المئة في النصف الأوّل من عام 2018، ويُصبح غازها المُصدَّر إلى أوروبا، خلال الأشهر الأولى من عام 2019، يمثّل نحو 13 في المئة من إجمالي واردات الاتحاد (ثالث أكبر مورّد)، بحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية والمفوضية الأوروبية للطاقة، في حصّة يُتوقّع أن تتضاعف في 2022. ولتخطّي العقبات أمام خلْق سوق عالمي للغاز الأميركي المسال الحديث، اعتمدت واشنطن سياسات أكثر عدائية؛ فالرئيس السابق، دونالد ترامب، دأب على انتقاد اعتماد أوروبا بشكل مفرط على الغاز الروسي، ووصَف الغاز المسال الأميركي بـ«الغاز الحرّية» الذي سيحرّر أوروبا من الابتزاز الروسي، وذلك بالتزامن مع توقيع عقوبات أميركية على روسيا لتعطيل أنبوب «نورد ستريم 2»، قبلها، وإثر العقوبات الأميركية مع ضمّ روسيا شبه جزيرة القرم، وما تلاه من سيل العقوبات الاقتصادية الأوروبية عليها، اندفعت موسكو للتقارب مع بكين لمنْع محاولات تقييد سوقها، وهو ما تكلّل بشراكة بين مجموعة «غازبروم» الروسية للغاز والعملاق الصيني «سي إن بي سي»، في مدّ أنبوب «باور أوف سيبيريا» لضخّ الغاز الروسي من حقول سيبيريا للصين.

ومع وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض، اتّخذت هذه السياسات منحىً تصاعدياً، لتبدأ شركات كبرى، من مِثل «إكسون موبيل» و«شيفرون» و«رويال داتش شل» و«قطر للطاقة» تحويل استثماراتها الضخمة نحو تطوير قطاع نقل الغاز المسال، ونشر مصافي التخزين في أوروبا وأساطيل النقل والتخزين البحرية، والتحضير لسيناريوات مستقبلية كنقل الغاز عبر الأساطيل الحربية، أو جواً عبر أسراب الطائرات من دون طيار، وفق ما تُشير إليه دراسة منشورة هذا العام في مجلة «Journal of Cleaner Production»، بعنوان «سلامة وأمن نقل خطوط أنابيب النفط والغاز: تحليل منهجي لاتجاهات البحث والاحتياجات المستقبلية». كما أن تفضيل البعض تسييل الغاز على بيعه مباشرة، كما فعلت قبرص واليونان وإسرائيل، ببيعه لمصر القادرة على تسييل الغاز عبر محطاتها، بالتزامن مع تسريع عودة علاقات القاهرة بالدوحة بعد قطيعة وحرب باردة بينهما، ومشاركة قطر في مشاريع التنقيب وتسييل ونقل الغاز المصري (بالإضافة إلى القرار المصري الأخير بمنح خصم يتراوح بين 30 إلى 70% على رسوم عبور ناقلات الغاز المسال من قناة السويس)، فضلاً عن بدء كلّ من واشنطن والقاهرة والرياض في 9 كانون الثاني تدريبات بحرية «غير نمطية» لحماية سفن الشحن في البحر الأحمر، كلّها مؤشّرات تعزّز التوجّه نحو التسييل والاعتماد على النقل البحري («الأمن»، بدلاً من مشاريع الربط الأنبوبي مع أوروبا عن طريق البحر المتوسط.

> **تراجُع «تجارة الأنابيب»**
>
> بحسب تقرير «منتدى الدول المصدِّرة للغاز»، فإن تجارة الغاز عبر خطوط الأنابيب العالمية انخفضت عام 2020، بنسبة 7% إلى 766 مليار متر مكعب. في المقابل، بلغ إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمي خلال الربع الثاني من عام 2021، حوالى 94,8 مليون طن، مقارنة بنحو 84,9 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2020، أي بمعدّل نمو على أساس سنوي حوالى 11,7 %.

> **وجد الأميركيون وحلفاؤهم والشركات الاستثمارية ضالّتهم في تعظيم دور الغاز المسال كبديل من الغاز الروسي**

يشبه الوضع العالمي الحالي فترة انتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث ساد مبدأ: «مَن يملك الطاقة يملك النصر» (أ ف ب)

موسكو يقظة

تدرك روسيا أن العالم يتغيّر من حولها، ولذا فهي تجتهد في حماية مكانها وتعزيزه. ففي نيسان من العام الماضي، وبناءً على استراتيجية الطاقة الروسية لعام 2035، تمّ إعلان سياسة مضاعفة إنتاج الغاز الطبيعي المسال المستهدف إلى 140 مليون طن سنوياً بحلول عام 2035، ما سيرفع حصة الغاز الطبيعي المسال من إجمالي إنتاج الغاز الروسي من 4,2 في المئة في عام 2018 إلى 22,4 في المئة، وسيتضاعف الرقم بحلول عام 2050. ولنقل الغاز الروسي المسال، سيتوجّب على موسكو، كما اللاعبين الصغار في مجال الغاز، الحفاظ على علاقات جيّدة مع الشركات والدول المالكة لأساطيل النقل البحري، بحسب دراسة منشورة في مجلة «استراتيجية الطاقة» بعنوان «صادرات الغاز الطبيعي الروسي: تحليل للتحديات والفرص».

تقرير

«موسم العسل» السعودي - القطري: بحثاً عن حماية بالمُياومة

بين الحين والآخر، تَظهر بعض حقائق الدور القطري الملتبس في نزاعات المنطقة، والذي يُعدّ الدفعُ الراهن في العلاقات مع السعودية أحد مظاهره. إذ يُناقض هذا الدفء التوتّرات التي وسَمت علاقة الطرفين طوال التاريخ الحديث، منذ أن انتزعت الدولة الصغيرة دور «الشقيقة الكبرى» كمُضيف رئيس للقوات الأميركية في الشرق الأوسط، وانطلقت القيادة القطرية، بالارتكاز على هذه الاستضافة، في توسيع نفوذها الذي أخاف المملكة، إلى حدّ جعل ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، يُشارف لحظة كادت تُغيّر وجه الخليج بالكامل، لو أنه تمكّن من تنفيذ تهديده باجتياح قطر وإسقاط الحُكم فيها عام 2017

حسين إبراهيم

الحاجة السعودية إلى الدوحة تشعل ملفات حساسة (من الويب)

لو لم يكن الوتَر الذي ضرب عليه الشاعر النبْطي القطري المعارض، محمد ابن الذيب، في غاية الحساسية، لما كان الحُكم في قطر، الذي أتقن فنون السياسة، قد سجنه، وسجّل على نفسه هذه النقطة السوداء. وابن الذيب، للتذكير، عايَر الأمير السابق، حمد بن خليفة آل ثاني، في قصيدة «الياسمين» عن ثورة تونس، بالاستقواء بالقوات الأميركية، فاستحقّ حُكماً بالسجن لمدّة خمس عشرة سنة، أمضى منها خمسا وراء القضبان، ثمّ أُفرج عنه عام 2016، بعفو من الأمير تميم.

قوّة قطر تتأتّى أساساً من انتزاعها دور السعودية كقاعدة رئيسة للقوات الأميركية في الشرق الأوسط. وهذا المشروع بدأ مع انقلاب حمد بن خليفة آل ثاني على أبيه عام 1995، وهو الوقت نفسه الذي شرعت واشنطن تبحث فيه عن مكان أفضل لنشر قواتها بعد حرب الخليج، حين بدأت تتراجع شعبيّة الوجود العسكري الأميركي في المملكة، ما اضطرّ القيادة السعودية إلى رفض السماح بانطلاق القوات الأميركية لاحقاً من أراضيها لغزو أفغانستان، ثمّ العراق في 2003، حيث قام الأميركيون عامذاك بسَحب 60 ألف جندي من «قاعدة الأمير سلطان الجوية» إلى «قاعدة العُديد» في قطر.

الانتقال إلى قاعدة العديد، وليس غيرها، لم يكن صدفة، ولا كان كذلك بناء القاعدة عام 1996، العام التالي لانقلاب حمد، والذي حاول فيه الأب العودة في محاولة انقلاب مضادّة فاشلة دعمتها السعودية والإمارات. فالأماكن التي تستطيع فيها القوات الأميركية في الخليج ضمان أمنها ليست كثيرة في السعودية، كانت هذه القوات قد تعرّضت لعدّة تفجيرات وعمليات إطلاق نار أهمّها تفجير أبراج الخُبر عام 1996. وإذا كانت الكويت أفضل حالاً قليلاً، فإنها ليست آمنة تماماً، لا من جهة الحدود السعودية ولا من جهة الحدود العراقية، فضلاً عن الخشية من قوّة التيار الإسلامي وخاصة السلفي فيها، والنقل الشيعي. وفي البحرين، السلطة منفصلة عن الشعب تماماً، ولا تستطيع ضمان أمن الأميركيّين في البلد، بينما الإمارات بلد مكشوف أمنياً نظراً للطبيعة المتنوّعة للسكّان التي تسهّل الاختراقات الاستخبارتية، فيما يمكن لأيّ تمركز في سلطنة عمان أن يُغري دولاً أخرى بدعم التيّار الإسلامي في داخلها، فضلاً عن أن قيادة السلطنة أثرت المحافظة على شيء من الحياد، ورفضت ضمناً إقامة قاعدة أميركية فوق أراضيها. مُقابل تلك البيئة الآمنة التي انفرد حمد بالقدرة على توفيرها، نظراً لإمكانية السيطرة على قطر بفضل تعداد سكانها الذي لا يتجاوز الـ2,5 مليون نسَمة منهم أقلّ من 350 ألف قطري، حصل الأمير على تفويض بالقيام بدور كبير في سياسات المنطقة، مع هامش مناورة واسع. لكن الدبلوماسية القطرية طوال العقدين والنصف الماضيين، كانت دائماً تستند إلى عضلات «قاعدة العُديد»، مهما كانت الوجهة التي تمضي فيها. أمّا نقاط القوّة الأخرى، مِن مِثل وجود القاعدة التركية، فهي إضافات لا تخرج عن السياق ذاته.

تحت إدارة دونالد ترامب عام 2019، حاول محمد بن سلمان استعادة هذا الدور من قطر، إثر الهجمات على منشآت «أرامكو» في بقيق وهجرة خريص، من خلال استدعاء القوات الأميركية، لكنه لم يستطع ذلك بالنظر إلى أن أموراً كهذه تُقرّرها المؤسسة الأمنية الأميركية، لا الرئيس. ومع وصول جو بايدن، البيت الأبيض، لم يكن أمام وليّ العهد السعودي مَن خيار، سوى محاولة فتح أبواب واشنطن انطلاقاً من قطر، بعد فشله في تشريعها بالملفاتيح الإسرائيلية، وصعوبة بيْع التطبيع مع إسرائيل في الداخل السعودي، في مقابل دعم أميركي لتوليه العرش. والحاجة السعودية إلى الدوحة تشمل ملفّات حسّاسة كثيرة، منها مثلاً تحسين العلاقات مع أنقرة، القائم على صفقة تُنهي مقاطعة السعودية للمنتَجات التركية وضخّ استثمارات سعودية في تركيا، مقابل دفن قضية اغتيال جمال خاشقجي، بغضّ النظر عن الإخراج السعودي الرديء لهذه المسرحية، والذي تَمثّل في تصوير الأمر على أنه جاء بإلحاح من الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الذي سياتي «صاغراً» إلى الرياض، على حدّ تعبير الذباب الإلكتروني في المملكة. كذلك، مثّل أمير قطر وسيطاً لابن سلمان في التفاوض مع إيران، بما يشمل ملفّ اليمن الذي زاد التدخّل القطري فيه أخيراً لمصلحة الرياض، وفق ما أظهر الطلب السعودي من قطر تزويد المملكة بصواريخ دفاعية مضادّة، لاعتراض الصواريخ التي تنطلق من اليمن، والإدانات القطرية للقصف اليمني للسعودية، مع أنه ليس سوى ردّ على العدوان. وفوق هذا كلّه، يمكن لتميم أن يكون ظهيراً لابن سلمان في صراعه المستجدّ مع وليّ عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، وهو الأمر الذي سعى إليه ابن سلمان أيضاً من خلال تحسين العلاقة مع سلطان عُمان، هيثم بن طارق.

هذه كلّها ملفّات لها مصبّ واحد، هو تثبيت سلطة ابن سلمان. فهل يعني هذا أن الدوحة تبنّت عملية تعويم وليّ العهد السعودي الذي بَيّت قبل أربع سنوات فقط، النيّة لاجتياحها عسكرياً، ثمّ عندما فشل، هدّدها بقطْع أيّ اتصال برّي لها بالجزيرة العربية، من خلال حفْر قناة على الحدود معها ومِلئها بالتماسيح والقروش؟ من مصلحة قطر تحقيق هدوء في الخليج، لتمرير كأس العالم لكرة القدم في العام الجاري، لكن الطبيعة

> **قوة قطر تتأتّى أساساً من انتزاعها دور السعودية كقاعدة رئيسة للقوات الأميركية في الشرق الأوسط**

المتقلّبة لأنظمة الحُكم في المنطقة، التي صارت تطلب الحماية بالمُياومة، مع تغيّر استراتيجيات الحليف الأوّل لها، الولايات المتحدة، يمكن أن تُفضي إلى تغيّر التحالفات والعداوات مراراً وتكراراً. ما هو مؤكد هو أن قطر ضمنت أن تكون صاحبة اليد العليا في العلاقة مع المملكة، بغضّ النظر عن تلك التقلّبات.

يمكن لقطر أيضاً أن تمثّل نموذجاً ملهماً لابن سلمان، وخاصة في طريقة التعامل مع الولايات المتحدة، كونها مرّت بالحالة نفسها التي تمرّ بها السعودية الآن. إذ كان الرئيس السابق، دونالد ترامب، معادياً للدوحة لأسباب منها ما يتعلّق بمصلحته مع ابن سلمان وشركائه في رباعي المقاطعة الخليجي - المصري، إلّا أن القطريّين استطاعوا قلْب الوضع لمصلحتهم من خلال حملات العلاقات العامة التي قادوها داخل الكونغرس والإدارة. يومها، كان وزير خارجية ترامب، ريكس تيلرسون، يمثّل رأس الحربة في مناصرة المؤسسة الأميركية لقطر، التي اتّضحت أهمّيتها للولايات المتحدة خلال الانسحاب من أفغانستان، وربّما تُوضح الأسابيع المقبلة هذه الأهمية أكثر، مع التطوّرات التي تشهدها كازاخستان، التي كان لافتاً الاهتمام القطري بها، من اتصال تميم بالرئيس الكازاخي قاسم جومرت توكاييف، إلى تغريدات حمد بن جاسم التي استنتج فيها أن «بوتين يعيد لروسيا هيبتها».

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء بطاريات بقياسات مختلفة لزوم رافعات شوكية تابعة للمؤسسة، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/10145 تاريخ 2019/9/24، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2022/2/11 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50 ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2022/1/3
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 7

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلبت مروى أحمد الجمال لموكلها محمد فواز ترشيشي سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 918 ايعات.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب سليمان حسين حميه لمورثته اميره شهاب حميه سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 1678 طاريا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلبت رمزية مخيبر أيوب لموكلها حسين علي سليمان ايوب سند تمليك بدل ضائع للعقار 941 يحفوفا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب علي حسن الموسوي لموكله عدنان أحمد صالح الموسوي سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 2207 النبي شيت.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلبت فاطمة حسين صالح الموسوي لمورثي موكلها جان بشارة روفايل وروز بشارة روفايل سندات تمليك بدل ضائع بحصتيهما بالعقارين 2270، 2275 النبي شيت.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب محمد حسين شريف لموكله احمد حسين كنعان سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 2473 بوداي.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأهيل جورتي المصاعد في المجموعة الأولى والثانية وأعمال تصليح قاعدة الباطون التابعة لمحرك مروحة الهواء الأساسية جهة جونيه في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/3655 تاريخ 2021/7/9، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2022/2/18 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50 ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2022/1/12
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 15

إعلان عن إجراء مناقصة عمومية

«بعلن الصندوق التعاوني للمخاتيرين في لبنان» مؤسسة عامة - وزارة الداخلية والبلديات» عن إجراء مناقصة عمومية لتلزيم تقديم تجهيزات معلوماتية لزوم الصندوق التعاوني للمخاتيرين في لبنان وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية.

حدد موعد إجراء المناقصة الساعة 10 من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 1 شباط 2022، وذلك في مبنى الصندوق.

يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الخاص بالمناقصة والحصول على نسخة عنه من قلم الصندوق التعاوني للمخاتيرين في لبنان الواقع في بيروت - الأشرفية - العدلية - اوتوستراد الياس الهراوي - قرب مبنى بيت الطبيب - مبنى A4878 - الطابق الاول وذلك ضمن أوقات الدوام الرسمي.

آخر موعد لقبول طلبات الاشتراك بالمناقصة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد إجراء المناقصة».

المدير العام
جلال كبريت
التكليف 10

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (10:00) تاريخ 2022/4/13 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تقديم وتركيب مانعات صواعق لزوم فروع ومكاتب شعبة المعلومات. للراغبين، الإطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (13,00) تاريخ 2022/4/12.

بيروت في 2022/1/11
رئيس الإدارة المركزية وكالة
العميد الركن معين شحادة
التكليف 11

إعلان

تُجري المديريّة العامة للأمن العام مناقصة عموميّة (محاولة ثانية) في تمام الساعة العاشرة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2022/2/08، وذلك في قاعة المناقصات في المديرية العامة للأمن العام - المبنى المركزي رقم /1/ الطابق الرابع، لتلزيم حبر لزوم الطابعات لعام 2022، موضوع دفتر الشروط الإداريّة الخاصّة رقم 123/م ل تاريخ 2021/12/15.

يمكن للراغبين بالإشتراك في هذه المناقصة العموميّة، الإطلاع وإستلام دفتر الشروط المذكور أعلاه في دائرة المال والعتاد - شعبة التلزيم، خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن تقدّم العروض في مهلة أقصاها الساعة الرابعة عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد المناقصة، ويُرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ. ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور أعلاه يوم عطلة رسمي، يُعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.

مدير عام الأمن العام
عنه / مسيّر أعمال مكتب الشؤون الإدارية
المقدم الإداري وسيم منذر
التكليف 12

تبليغ مجهول المقام

محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي ربن أبي خليل تدعو المدعى عليها منتهى البالغ للحضور الى قلم المحكمة لاستلام أوراق الدعوى 2021/363 المقامة من المدعيتين عائشة ومنى محمد طه وموضوعها اسقاط حق المدعى عليها بالتمديد القانوني وتسليمها المأجور الكائن بالطابق الخامس القسم 28 من العقار 156/الباشورة.

رئيس القلم بالتكليف
محمد إبراهيم

إعلان

صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
الى المستدعى ضدها: يوسفية أرملة بشارة صفير من حدث الجبة أصلاً ومجهولة الإقامة حالياً
بالدعوى رقم 2020/80 تدعوك هذه المحكمة لإستلام صورة الحكم الصادر عنها برقم 2021/97 بالدعوى المقامة ضدك من مارون حبيب سلوم وكيله المحامي ايلي نصار والقاضي باعتبار العقارين رقم 314 و322 منطقة حدث الجبة العقارية غير قابلة للقسمة عيناً وبيعهما بالمزاد العلني بواسطة دائرة التنفيذ المختصة وتوزيع الثمن بين الشركاء كل بنسبة حصته بالملكية وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.

رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان قضائي

تدعو محكمة صيدا المنفردة العقارية المدنية غرفة الرئيس جورج سالم المدعى عليهما عفيفة يعقوب المبيض وفاطمة خليل غدار والمجهولي محل الإقامة للحضور الى قلم المحكمة لاستلام صورة عن كافة اوراق الدعوى ومربوطاتها بما فيها محضر ضبط المحاكمة من صفحة (1 – 8) وذلك بالدعوى اساس 2020/286 مدّور 2022/239 والمقدمة من المدعي نبيل حسين دنش ضد المدعى عليهم مالكي العقار رقم /612/ الغازية وهم محمد رشيد فرحات وسليم رشيد فرحات وميرنا عبد الكريم حسن وعفيفة يعقوب المبيض وفاطمة خليل غدار بتاريخ 2020/6/29 بموضوع اصدار القرار باعطاء حق مرور للعقار /608/ الغازية على العقار رقم /612/ الغازية واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق المحكمة الجواب خلال مهلة عشرين يوماً تلي النشر والا يصار الى ابلاغكما بقية الاوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة اعلانات المحكمة.

رئيس القلم
ناديا سعيد مرعي

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب غازي فهد طربيه لموكله فهد جرجس طربيه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 932 دير الأحمر.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب مصطفى حسن حميه لمورث مورثه محمد حسن حميه سند تمليك بدل ضائع بالعقار 1000 طاريا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب كميل زكريا الخوري لموكلته نورما زكريا الخوري سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 203 دير الأحمر.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر
في المعاملة التنفيذية رقم 2020/39
طالب التنفيذ: علي موسى درويش بوكالة المحامي علي جابر
المنفذ عليهما: أنيسة وحسين شعيب
السند التنفيذي: الحكم الصادر بتاريخ 2019/12/10 بالرقم 2019/91 عن جانب محكمة بداية النبطية والمتضمن ازالة الشيوع في العقارات 1126 و1259 و1271/الشرقية وطرحهم للبيع بالمزاد العلني وتوزيع الثمن وفق مندرجات الحكم.
المعاملات: تاريخ التنفيذ: 2020/2/3
تاريخ تبليغ الإنذار: 2020/2/4
العقارات الموصوفة:
1 – 2400 سهماً من العقار 1126 من منطقة الشرقية العقارية عبارة عن قطعة ارض غير مزروعة تحتوي على بناء غير ملحوظ على الإفادة العقارية ومعد لتربية الدجاج والبناء عبارة عن هنغار والذي يقع باغلبه ضمن العقار 1250 المحاذي للعقار 1126 من الجهة الشرقية والذي يقع الجزء الباقي منه ضمن ارض العقار 1266 المحاذي من الجهة الشرقية للعقار 1250.
مساحته: 2723 م2
التخمين: 62460 د.أ.
الطرح: 62460 د.أ. أو ما يعادله بالليرة اللبنانية
2 – 2400 سهماً من العقار 1259 من منطقة الشرقية العقارية عبارة عن قطعة أرض غير مزروعة تحتوي على بناء عبارة عن اجزاء من ثلاثة هنغارات معدة لتربية الدجاج.
مساحته: 1644 م2
التخمين: 104080 د.أ.
الطرح: 104080 د.أ. أو ما يعادله بالليرة اللبنانية
3 – 2400 سهماً من العقار 1271 من منطقة الشرقية العقارية عبارة عن قطعة أرض غير مزروعة تحتوي على بناءين يحتوي البناء الاول على غرفتين ومطبخ صغير وحمام وفسحة خارجية ومعد لسكن الناطور والبناء الثاني بمثابة استراحة عبارة عن غرفتين ومطبخ وحمام وفسحة خارجية وغير منجزة
مساحته: 2361 م2
التخمين: 63220 د.أ.
الطرح: 63220 د.أ. أو ما يعادله بالليرة اللبنانية
الرسوم المتوجبة: رسم الفراغ والدلالة
مكان المزايدة وتاريخها: نهار الخميس الواقع فيه 2022/3/17 الساعة 11:00 ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ النبطية.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقارات الموصوفة اعلاه، فعلى الراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في قلم الدائرة بموجب شيك مصرفي منظم لامر رئيس دائرة تنفيذ النبطية واتخاذ محل اقامة له ضمن نطاقها والا عد مقاماً مختاراً له ما لم يكن ممثلاً بمحام، وعليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقارات المطروحة ودفع الثمن والرسوم ضمن المهلة القانونية تحت طائلة متابعة التنفيذ على عهدته.

رئيس القلم
حسن أيوب

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (12:00) تاريخ 2022/4/12 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم جهاز سكانر لزوم فرع الدوديج شارجر في عرمون. للراغبين، الإطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (13,00) تاريخ 2022/4/11.

بيروت في 2022/1/11
رئيس الإدارة المركزية وكالة
العميد الركن معين شحادة
التكليف 11

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (10:00) تاريخ 2022/4/12 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تقديم وتركيب شبكات كاميرات مراقبة لزوم بعض السجون. للراغبين، الإطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (13,00) تاريخ 2022/4/11.

بيروت في 2022/1/11
رئيس الإدارة المركزية وكالة
العميد الركن معين شحادة
التكليف 11

إعلان

تُجري المديريّة العامة للأمن العام مناقصة عموميّة (محاولة ثانية) في تمام الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2022/2/08، وذلك في قاعة المناقصات في المديرية العامة للأمن العام - المبنى المركزي رقم /1/ الطابق الرابع، لتلزيم قرطاسيّة مختلفة لعام 2022، موضوع دفتر الشروط الإداريّة الخاصّة رقم 118/م ل تاريخ 2021/12/15.

يمكن للراغبين بالإشتراك في هذه المناقصة العموميّة، الإطلاع وإستلام دفتر الشروط المذكور أعلاه في دائرة المال والعتاد - شعبة التلزيم، خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن تقدّم العروض في مهلة أقصاها الساعة الرابعة عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد المناقصة، ويُرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ. ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور أعلاه يوم عطلة رسمي، يُعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.

مدير عام الأمن العام
عنه / مسيّر أعمال مكتب الشؤون الإدارية
المقدم الإداري وسيم منذر
التكليف 12

إعلان

إن إدارة واستثمار مرفأ بيروت قد قررت تمديد مهلة تقديم العروض في المناقصة العامة العالمية لإدارة وتشغيل وصيانة محطة المستوعبات في مرفأ بيروت في الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الاثنين الواقع فيه 2022/1/31.

على جميع الراغبين الاشتراك بهذه المناقصة سحب دفتر الشروط الخاص والبيانات الدورية الصادرة بالمناقصة من مصلحة الديوان في المرفأ - الطابق الخامس ابتداءً من نهار الخميس الواقع في 2022/1/13 وذلك ضمن الدوام النظامي لقاء مبلغ وقدره /10,000$ (عشرة آلاف دولار اميركي) نقداً، إضافة إلى الضريبة على القيمة المضافة(TVA). وان دفتر الشروط هذا قد ادرج، للإطلاع عليه، على الموقع الإلكتروني الخاص بالإدارة (www.portdebeyrouth.com)، وتم وضع بتصرف المشتركين في هذه المناقصة، غرفة للبيانات المعلوماتية «DATA ROOM»، حيث يمكنهم الحصول على المعلومات والايضاحات اللازمة.

يمكن لجميع الراغبين في الاشتراك بهذه المناقصة ولمزيد من المعلومات الاتصال بمصلحة الديوان لدى الإدارة على احد الرقمين التاليين:
00961-1-587075 و00961-1-580918
وعبر البريد الإلكتروني
INFO_TERMINAL@portdebeyrouth.com

بيروت في 2022/1/12
الرئيس المدير العام بالتكليف
عمر عبد الكريم عيتاني

إعلان تبليغ

صادر عن محكمة جزين المدنية
برئاسة القاضي إيهاب بعاصيري
تدعو هذه المحكمة المدعى عليه سليم محمد سنجر والمجهول محل الإقامة للحضور إلى قلمها شخصياً أو بواسطة وكيله القانوني لتبلّغ أوراق الدعوى المسجلة تحت الرقم 2021/236 المقدمة من انطوان نقولا شديد بوجه سليم محمد سنجر وذلك بمهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم
باتريسيا بو راشد

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

استراحة

كلمات متقاطعة 3931

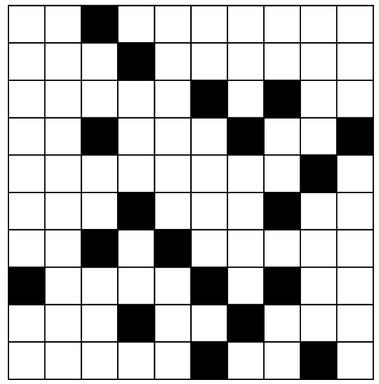

أفقيا

1- دولة عربية – أغلظ أوتار العود – 2- مدينة بلغارية – هارب – 3- خاصتي – الأرض الواسعة الخضراء – 4- مادة قاتلة – طمع في الأمر – أمر فظيع – 5- ثقب غائدي – 6- صات الضفدع – كاس – من أنواع الغناء – 7- عُرف قديماً بحبر الخزر – عبودية – 8- للنفي – مدّنب مشهور ظهر مؤخراً عام 1986 – 9- إنتصر على الخصم – ذرى – جصّ – 10- سرب من الطيور – في الطليعة

عمودياً

1- جمال ونوق – يقلهّم من مكان الى آخر – 2- إسم حمله عدد كبير من ملوك فرنسا – خبير بتربية دود القزّ – 3- أمر خفيّ – إسم موصول – طعم الحنظل – 4- حرب – من أسماء الفضّة – 5- نعم بالروسية – عاصمة عربية – 6- أول حجر يوضع في أول البناء خاصتهم – ضمير منفصل – 7- حرف جزم – ضمير متصل – 8- ثغر – أصل – لاذ الى الحصن – 9- عاصمة سوريانم – 10- معركة قادها السلطان سليم الأول ضد المماليك – من الأمراض الصدرية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- أحمدي نجاد – 2- منشار – نباح – 3- بجتر – نعل – 4- نو – فلور – شا – 5- اردو – بون – 6- ورد – مَتر – 7- جحا – قزي – وزّ – 8- مُصلح – جوانح – 9- يلجأ – ليل – 10- لو بورجيه

عمودياً

1- أمين الجميل – 2- حنجور – حص – 3- مشت – دواليب – 4- دارفور – حلو – 5- ري – دق – جر – 6- كوب – زجاج – 7- جن – روميو – 8- إبن – نت – إلة – 9- داعش – روني – 10- حلاق – زحلة

sudoku 3931

						2	
1		9		4		3		8
	4	2				5	9
9		3			7	2		6
	1			2			9	
5		6	3			8		7
		1	2			4		
	6			8			3	
2			4					1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3930

6	8	2	3	1	7	9	5	4
3	5	7	8	9	4	6	2	1
9	4	1	6	5	2	8	3	7
2	3	5	9	7	1	4	8	6
1	6	9	4	8	5	3	7	2
8	7	4	2	6	3	1	9	5
4	9	8	7	2	6	5	1	3
5	2	6	1	3	8	7	4	9
7	1	3	5	4	9	2	6	8

مشاهير 3931

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

زعيم الإستقلال السياسي لدولة بوتوريكو (1891-1965) وأهم شخصية في النضال خلال القرن العشرين. كان يُعرف بإسم المايسترو

8+9+4+5+6 = تُقال للتهنئة ■ 7+11+10+3 = خلاف أبيض ■ 1+2 =

بواسطتي

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **هلا بوسفرني**

كنوز الحضارة

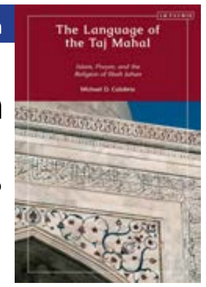

كتاب يشرّح «جوهرة الفنّ الإسلامي» عمارةً ونصّاً قرآنياً

تاج محلّ... بصمة الحبّ ونُصب تذكاريّ للإيمان

مجمع تاج محل

قبرا ممتاز محل وشاه جهان

مجمع تاج محل

زياد منى

مَن منّا لم يسمع بتاج محلّ، الضريح الشهير عالمياً، الذي يُعدّ من روائع الفن المعماري الإسلامي، مع أن ثمة مطالب متواصلة من متعصّبين هندوس بهدمه، أسوة بما فعلوه بـ«مسجد بابري» مستفيدين من السياسات اليمينية المتطرّفة للحزب الحاكم في الهند وولاية أوتار براديش. يُرد في موقع ويكيبيديا في وصف الصرح: «تاج محل فارسي/ أردي ويعني بالعربية «تاج القصور/ القصر المحبوب المزخرف». هو ضريح رائع الصنع، أنيق العمارة من الرخام الأبيض مُقام في مدينة أغرا في ولاية أوتارابرادش في الهند. شيّده الإمبراطور المغولي شاهجهان ويُكتب شاه جهان أيضاً (1630-1648) ليضم رفات ممتاز محل (ارجمند بانو بيجم/ ارجمند بانو بيكم) زوجه الثالثة تخليداً لذكراها. وضع تصميمه فريق من المهندسين، برئاسة أحمد اللاهور ي. شُيّد بالمرمر الأبيض المجلوب من جودبور، على مصطبة يُغطّي سطحها بالمرمر، وأقيمت عند كل زاوية من زوايا المصطبة مئذنة متناسقة الأجزاء يبلغ ارتفاعها 37 متراً. يحيط بدائرة كل منها ثلاث شرفات، وفي وسط المصطبة يرتفع الضريح في شكل رباعي، وتشغل الجزء الأوسط من البناية القبة الرئيسة، وقطرها 17 متراً وارتفاعها 22,5 متراً. ولكل من واجهات البناية الأربع، مدخل عال مغطى بعقد، وتحت القبة الكبرى التي تعلو وسط البناية ضريح الأميرة، وإلى جانبه ضريح زوجها، وكلاهما مزخرف بالنقوش الكتابية. ويُعتبر من أجمل نماذج طراز العمارة الإسلامي، حيث يُعرف على نطاق واسع بأنه جوهرة الفن الإسلامي في الهند وإحدى الروائع الخالدة في العالم، إذ أعلنت منظمة اليونسكو الموقع عام 1983 إرثاً عالمياً لأنه يمثل «جوهرة الفن الإسلامي في الهند وإحدى روائع التراث البشري الذي يحظى بالإعجاب عالمياً»».

ومع أنّ ضريح تاج محل مشهور عالمياً، إلا أنّ قلة من القراء تعرف أنه جزء من المجمع الذي يضمّ حدائق وجامعاً ضمن مبانٍ أخرى. كثيرة هي المؤلفات التي تغنّت بتاج محل من منظور التحفة المعمارية النادرة، لكنّ مايكل د. كالابريا، مؤلّف «لغة تاج محل: الإسلام والصلاة وإسلام شاهجهان» (i.b. tauris ــ 2022) يقول إنّ ثمة جوانب في الصرح، لا تقل أهمية وجمالاً عن الشكل. في هذا الخصوص، كتب: «كنت قد جئت إلى الهند، بصفتي أستاذاً للغة العربية والدراسات الإسلامية جنوب آسيا والعالم بأسره. فقد تم تحويل النصوص القرآنية إلى خطوط ذات جمال رائع. ومع أن النصوص زخرفية حقاً، إلا أنها ليست زخرفات مجرّدة. ومع وجود النصوص القرآنية في متناول يدي، بدأت بقراءة النصب الذي يحوي الكثير ليقوله».

> يشكّل المكان في جوهره، «قرآن» شاهجهان، الذي أعلن عن أبرز تعاليم الإسلام في عالم كان متنوعاً دينياً وثقافياً
>
> في عام 1582، أصدر جلال الدين أكبر ما يُعرف بـ«الدين الإلهي» أو «الوحدة الإلهية»

يواصل الكاتب: «قبل أن أهرع عبر البوابة الكبرى (دروزة إي روزا) لرؤية الضريح كما يفعل السيّاح في كثير من الأحيان، وقفت وتلوتُ «سورة الفجر» المنقوشة على الواجهة الخارجية للبوابة. لقد أدهشتني قوة رسالتها الموجّهة إلى الإنسانية وعمقها، وهي بدت ذات صلة بالهند المعاصرة والعالم، كما فعلت في أيام شاهجهان. على الرغم من تجاهل السياح والعلماء في كثير من الأحيان لهذه النقوش، إلّا أنها لم تغب عن انتباه مؤرّخ البلاط المغولي عبد الحميد اللاهوري: النقوش الموجودة داخل القبر المضيء وخارجه، التي تضم آيات الرحمة، والأسماء الإلهية الجميلة، والصلوات التقليدية، نُفّذت (بمهارة غير مسبوقة) في أعمال التطعيم حتى تُحيّر سكان الأرض، بل نزلاء الأمكنة المقدّسة في أرض السماوات. وسيتطلب سرد قصة العمل المنقوش لهذا الصرح، المؤلف من أساسات متينة وقاعدة صلبة وشرفة، مؤلفاً منفصلاً. هذا العمل الحالي هو استجابة متواضعة لملاحظات اللاهوري ومحاولة لملء ثغرة في البحث الهائل الذي تم إجراؤه حول هندسة تاج محل، لكنه أغفل إلى حد كبير نقوشه أو تعامل معها على نحو سريع».

إن قصة حب تاج محل، أي حب شاهجهان لممتاز محل، ليست سوى جزء من القصة. إضافة إلى كونه تعبيراً أنيقاً عن حبّ شاهجهان، فإنّ تاج محل هو أيضاً شهادة بليغة على إيمانه الإسلامي. دين قارئه بصدق، لكنه عاشه على نحو غير كامل. فتاج محل، في جوهره، «قرآن» شاهجهان، الذي يعلن عن أبرز تعاليم الإسلام في عالم كان متنوّعاً دينياً وثقافياً، ويضمّ المسلمين، سنّةً وشيعةً، وصوفيةً (جشتية ونقشبندية وقادرية...)، والهندوس (الشيفاوية والفشنوية والشاكتية...) والجاينية بفرعيها (دگمبر، صفيتامبراس) والسيخ والبارسيون، والمسيحيين (الشرقيين والغربيين) واليهود (الأوروبيين والآسيويين). من خلال تحويل سور القرآن إلى شكل ضخم، أعطى شاهجهان وخطّاطه أمانات خان النصوص حضوراً مرئياً للغاية في العالم خارج صفحة المجلد المكتوب بخط اليد. صحيح أن الترتيب الفني والموضع المعماري للنصوص، الداخلية والخارجية، يمكن أن يجعلا قراءتها صعبة، إن لم تكن مستحيلة في بعض الحالات، لكن ليس ضرورياً قراءة النصوص بحد ذاتها ليكون لها معنى. فالنقوش تعمل كـ«تمثيل مرئي لكلمة الله الخالدة» التي أوحى بها للبشرية. إن وجودها في هذا الشكل، بلغة وحيها، يجعلها حقيقية ذات مغزى، للأحياء والأموات.

لذلك، فإن هذا المؤلف موجّه بشكل خاص إلى أولئك الذين يرغبون في اكتساب فهم أعمق لتاج محلّ، وليس فقط اكتساب عمل معماري، لكن نصب تذكاري للإيمان كما يتم التعبير عنه في العلاقة بين العمارة الدينية والنص الموحى. إن محتوى السيرة الذاتية والتاريخي في فصول المؤلف التمهيدية والختامية، وكذلك في أنحاء التعليق جميعاً، يضع سياقاً للنقوش القرآنية لتاج محل في حياة شاهجهان بطريقة لم تتم تجربتها من قبل.

ولأنّ نصوص تاج محل تعبير ليس فقط عن إيمان شاهجهان، لكن عن المهارة الفنية لخطّاطه أيضاً، فإنّ الفصول التمهيدية لهذا المجلد تعمل أيضاً على توثيق حياته ومسيرته المهنية.

يضيف الكاتب: «قمت بترتيب الفصول التي تتناول السُّور ليس وفقاً لتسلسلها في القرآن، لكن بالترتيب الذي أرى أنه يُفترض أن تتم قراءتها أو رؤيتها به، كما لو كان المرء يسير في هياكل مجمع تاج محل وحدائقه. سيجد الطلاب والعلماء في القرآن العربي أيضاً أن الشرح مفيد لتحليله قواعد الآيات ومفرداتها وتركيبها الذي يكشف عن نتائج جديدة ويرسم روابط بين سور تاج محل التي تمّ التغاضي عنها. أمل أن يوفّر هذا المجلد فهماً وتقديراً أكبر للنصوص القرآنية، وقوتها وعمقها، وأهميتها الدائمة، فضلاً عن أساس اختيارها لتاج محل ووضعها على هياكل ذلك. لكن مع أن النقوش القرآنية لتاج محل والتعليقات تشكّل جوهر هذا العمل، إلا أنه من غير الدقيق تقويم الطابع الديني والروحي لشاهجهان على أساس نصوص تاج محل وحدها، منذ أن بدأ تكوين إيمانه كطفل، قبل عقود من إنشاء تاج محل، وعاش لأكثر من ثلاثين عاماً بعد بدء العمل في المجمع الجنائزي. هكذا، خلال هذه الدراسة، استخدم أيضاً أعمالاً أخرى في الهندسة المعمارية واللوحات والأشياء والكتب التي طلبها شاهجهان، وجمعها ونقشها بإضافة إلى السجلات والمراسيم الملكية (الفرمانات) لدعم استنتاجاتي. في الفصل الختامي عن ديانة شاهجهان، أخاطب حياته في العقود التي تلت الانتهاء من تاج محل لتقديم تقويم أكمل لعقيدته في السنوات اللاحقة. غالباً ما يلاحظ مؤرّخو الفن المغولي يُعدّ صارماً معيناً أو كمالاً رسمياً في صور شاهجهان. أعتقد أنّ اتّباع نهج أكثر شمولية في حياته وحكمه، يسمح لنا بالتحرك بثقة وكفاءة إلى ما وراء حدود التسلسل الزمني والثقافة للوصول إلى فهم أكمل للشخص الذي يقف وراء تاج محل والذي كان إيمانه كمسلم يمثل عنصراً مهماً بالنسبة إليه».

إيمان شاهجهان لم يكن منفصلاً عن تراث عائلته. في عام 1582، قبل عشر سنوات من ولادة خرام، أصدر جلال الدين أكبر ما يُعرف بـ «الدين الإلهي» أو «الوحدة الإلهية»، وهي أخوّة في البلاط تقوم على الفضائل المشتركة بين جميع الأديان. من الآن فصاعداً، سيكون المبدأ التأسيس للحكم الإمبراطوري هو «السلام العالمي»، حيث لن تتم معاملة أي فرد على أساس عقيدته، بل إنّ الجميع سيعيش بسلام وراحة تحت حماية الإمبراطور. في العام نفسه الذي تمّت فيه صياغة «الدين الإلهي»، كلّف جلال الدين أكبر بوضع ترجمات فارسية للملاحم الهندوسية العظيمة وهي مهابهاراتا وراماياناً، كل منها موضحة بما لا يقلّ عن 150 لوحة. بالعودة إلى نصوص تاج محل، يقول الكاتب: «تحمل الواجهة الجنوبية للدروزة أول نقش قرآني يصادفه الزائر في المجمع بأكمله: الفجر بكاملها. تضم السورة ثلاثين آية باطوال متفاوتة، كل منها عبارة عن جملة أو جملة واحدة، وبالتالي فهي قصيرة للغاية، مثل النقوش الأخرى للمجمع. تبدأ السورة باللوحة على الجانب الأيمن السفلي من الممر: (بسم الله الرحمن الرحيم)...

يُعدّ اختيار «الفجر» كبوابة لمجمع تاج محل أمراً مثيراً للاهتمام ومتعدد التكافؤ. يلفت معظم المؤلفين الذين كتبوا عن تاج محل، فقط إلى الآيات الأربع الختامية من السورة (27-30) التي تحتوي على إشارة إلى الجنة، لكنّ السورة كلها منقوشة على البوابة، لا الآيات الختامية فقط. منذ البداية، كانت السورة غنية بالمعنى اللاهوتي والروحي تأخذ اسمها من كلمة «الفجر» الواردة في أول آية. والفجر هو أيضاً اسم أول صلاة من الصلوات الخمس المفروضة تُصلّى مع طلوع الفجر تحت الأفق مباشرة وقبل طلوع الشمس. بحسب لاهوري، كان شاهجهان يقيم الصلاة بانتظام، ويبدأ يومه بصلاة الفجر. يؤيد شاعر الأردية تشاندار بهان براهمان تاريخ اللاهوري الذي شبّه الإمبراطور بالقمر والشمس المشرقة، إذ كان يستيقظ في ساعات الصباح الباكية للصلاة ويقضي بعض الوقت في قراءة القرآن».

حتى قبل التفكير في المحتوى اللاهوتي للسورة على البوابة، يشير اسمها ذاته، «الفجر»، إلى أن

واجهة تاج محل

دخول الجنة يشبه بداية يوم جديد، وبالتالي، حياة جديدة. والفجر يعلن بداية اليوم الجديد بعد ظلام الليل وبداية حياة جديدة بعد الموت. تأتي كلمة الفجر من الفعل «فَجَر»، بمعنى الانقسام بينما يشقّ ضوء الصباح الظلام. وضوء الشمس ليس مجرد الغياب المادي للظلام، لكنّه الرمز الميتافيزيقي للحضور الإلهي «اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الآية...». والنور يدل على نزول القرآن: «قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ». والقرآن يقول إنّ الله أرسل أنبياء بآيات وكتاب ليُخرجوا الناس من الظلمات إلى النور»، وكذلك «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاساً وَالنَّوْمَ سُبَاتاً وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُوراً».

يبدو أنّ الفجر ذو أهمية خاصة لتاج محل، لأنه لا يقتصر فقط على ذكر الفجر عند مدخل المجمع الجنائزي، لكن أيضاً عند الخروج. بما أنّ الجانب الجنوبي للبوابة مكتوب بسورة الفجر ويظهر للزوار عند دخولهم. لقد تم تخطيط مجمع تاج محل بأكمله في ما يتعلق بحركة الشمس. كما تجدر الإشارة إلى أن ضريح تاج محل نفسه شُبّه بالفجر في بعض السجلات الرسمية.

هذا جانب من جوانب قراءة الكاتب مايكل د. كالابريا، أحد الإخوة الفرنسيسكان في «مقاطعة الاسم المقدّس» (Holy Name Province). زار المغرب وتونس ومصر والأردن وسوريا وعُمان وتركيا والهند وأجرى أبحاثاً فيها عن لغة تاج محل. علماً أن فصول الكتاب الـ 18، تتناول بالقراءة والتحليل النصوص القرآنية جميعها. ومن الطبيعي أن هذا العرض المختصر لا يمنح هذا الكتاب الإبداعي ما يستحقّه من إطراء ونقد. وكما العادة، نوصي القرّاء بالعودة إليه للتعرّف إلى رسائله المختلفة.

* The Language of the Taj Mahal: Islam, Prayer, and the Religion of Shah Jahan. i.b. tauris (2022). extent: i-xx, 298 pages (16 plates, 30 figures). michael d. calabria

الأخبار
al-akhbar
الخميس 13 كانون الثاني 2022 العدد 4534

صورة وخبر

تُستكمل الاستعدادات حالياً في مدينة بنغالور الهندية تمهيداً للاحتفال بمهرجان الحصاد «مكار سانكرانتي» في 14 كانون الثاني (يناير) الحالي. عادةً ما يتجمّع ملايين الهندوس سنوياً للاستحمام في نهر الغانج المقدّس، لـ «التطهّر من آثامهم» خلال هذا الحدث. أمر يولّد مخاوف إزاء زيادة التلوّث وتدهور حالة النهر المزرية أصلاً. وكما السنتَيْن الماضيتَيْن، يُضاف إلى ذلك في 2022 التخوّف من تسجيل أرقام قياسية في إصابات كورونا في ظلّ انتشار متحوّر أميكرون. (مانجوناث كيران ـ أ ف ب)

مركز ومعرض لـ «الأراضي الفلسطينية»

يدعو «مركز دراسات الأراضي الفلسطينية»، في 25 كانون الثاني (يناير) الحالي، إلى احتفال تدشينه في «قاعة بطحيش» في مقرّ «الجامعة الأميركية في بيروت». يضم البرنامج كلمةً لمديرة المركز هويدا الحارثي (الصورة)، تليها مداخلة لرئيس الـ AUB فضلو خوري، ومن ثمّ محاضرة للدكتور سلمان أبو ستّة، قبل أن يحين موعد عماد بعلبكي. كذلك، تحتضن قاعة محمود ملحس العامّة معرضاً بعنوان Reclaim | Return | Retell. سيبثّ النشاط مباشرةً على موقع الجامعة الإلكتروني.

تدشين «مركز دراسات الأراضي الفلسطينية»: الثلاثاء 25 كانون الثاني ـ الساعة الخامسة مساءً ـ قاعة بطحيش (وست هول ـ الجامعة الأميركية في بيروت ـ شارع بليس/ الحمرا). للاستعلام: plsc@aub.edu.lb.

«صوت الحياة» يعلو في «سرسق»

يوم السبت المقبل، يدعو «متحف سرسق» إلى حضور فعالية بعنوان Sound of Life (صوت الحياة) قائمة على مبدأ «العلاج بالموسيقى»، وفق ما يؤكّد في نصّ الدعوة. يحيي الحفلة المرتقبة المؤلّف الموسيقي والعازف ناتشو أريماني (الصورة)، بمشاركة المغنية كارينا ليريك. يصبّ النشاط في إطار الجهود الرامية إلى ترميم «متحف سرسق» الذي تضرّر كثيراً جرّاء انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب (أغسطس) 2020. وبمجرّد انتهاء العملية، يعد القائمون على الصرح البيروتي بأن يصبح «مفتوحاً أمام العامة». علماً بأنّ ارتداء الكمامات إلزامي، على أن تتم مراعاة التباعد الاجتماعي.

حفلة Sound of Life: السبت 15 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «متحف سرسق» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/218720

نوران أبو طالب... «يا غالية»

تطلّ نوران أبو طالب (الصورة)، بعد غدٍ السبت مع الإعلامي والشاعر اللبناني زاهي وهبي ضمن برنامج «بيت القصيد» الذي يقدّمه على «الميادين». تتحدّث الفنانة المصرية الشابة عن تجربتها في الغناء المستقلّ، بعيداً عن شركات الإنتاج التجارية ومنطق السوق الرائج، وعن نشأتها وسط أسرة تقدّر الفن وتحترمه، ولا سيّما أنّ والدتها مغنية الأوبرا وعميدة «المعهد العالي للموسيقى» في القاهرة نسرين رشدي. وتشرح أبو طالب التي درست المحاماة والقانون الدولي وعملت مع الأمم المتحدة، كيف أنّ شغفها بالفنّ دفعها لترك عملها والتفرّغ للغناء الجاد الذي يتناول مواضيع إنسانية منوّعة ويحاكي الأجيال الشابة بأسلوب حديث ومعاصر.

يعرّج الحوار على إعادة أداء نوران لأغنيات قديمة مثل «يا غالي» (فرقة غيتارا الكويتية) التي حقّقت 19 مليون مشاهدة على يوتيوب ومنحتها شهرةً كبيرة، أو «شبابيك» (محمد منير) و«نجمة الشام» (تراث بلاد الشام)، فضلاً عن أغنياتها الخاصة وتعاونها مع موسيقيين بارعين، نذكر منهم: سامر جورج، هاني بدير، مصطفى سعيد، جورج نبيل ومروان وحيد. كما ستتطرّق نوران إلى غنائها لمقدمات مسلسلات تلفزيونية مثل «علامة استفهام» و«نمرة 2». يتخلّل الحلقة شهادة من المنتج الموسيقي والملحّن المصري محمد صقر.

«بيت القصيد»: بعد غدٍ السبت ـ الساعة التاسعة مساءً على «الميادين»

سياسة إيران الخارجية: نقاش في المبادئ

يدعو «مركز الدراسات القانونية والسياسية» في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في «الجامعة اللبنانية»، يوم الثلاثاء المقبل إلى حضور لقاء حواري حول الكتاب الصادر عن «مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي» بعنوان «السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ـ دراسة في المبادئ والنظريات» للمستشار الثقافي الإيراني في لبنان عباس خامه يار (الصورة). يتحدّث خلال النشاط كميل حبيب وأحمد ملّي وعدنان منصور، على أن يتضمّن لقاءات ونقاشات ومداخلات، فيما يديره غسان ملحم.

لقاء حول كتاب «السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ـ دراسة في المبادئ والنظريات»: الثلاثاء 18 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ الساعة العاشرة صباحاً ـ قاعة كمال جنبلاط (كلية الحقوق ـ الجامعة اللبنانية/ الحدث). للاستعلام: 03/952677